

Distr.: General
26 April 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والسبعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الرابعة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، 26 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 15:00

الرئيس: السيد بلانكو كوندي (الجمهورية الدومينيكية)

المحتويات

البند 68 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتها (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).

الرجاء إعادة استعمال الورق

22-24169 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 15:05.

إلى الفرار من وطنهم. وتكمن المعلومات المباشرة التي قدموها في صميم تقريرها. وقررت إغفال هويتهم خشية الانتقام منهم.

البند 68 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

2 - ومضت تقول إن الانتخابات الرئاسية المتنازع عليها في بيلاروسيا التي جرت عام 2020 أثارت موجة من الاحتجاجات السلمية، التي قوبلت بقمع وحشي، مما أجبر البيلاروسيين على مغادرة بلدتهم بأعداد غفيرة. وأفاد العديد ممن غادروا البلد أنهم كانوا يخشون الاعتقال والاحتجاز التعسفيين لممارستهم المشروعة لحقوق الإنسان الواجبة لهم أو لمجرد القيام بعملهم. وتجسد أحد العوامل المتكررة التي دفعتهم إلى ذلك في التخويف وانتهاك الحقوق في مكان العمل، بما في ذلك حرمان المحامين من التراخيص، والصحفيين من وثائق الاعتماد، ومنظمات المجتمع المدني من التسجيل، وإنهاء عقود عمل الفنانين والعاملين في المجال الثقافي وغيرهم من المهنيين.

3 - وأردفت قائلة إن اختيار بلد الانتقال تم تحت تأثير عوامل من قبيل الوسائل المالية، والشبكات الشخصية، ومتطلبات الحصول على التأشيرات، وخيارات تسوية الوضع. وكانت أوكرانيا وجهة رئيسية للعديد من البيلاروسيين، لكن معظمهم أجبروا على الانتقال مرة أخرى في أعقاب الهجوم المسلح الذي شنّه الاتحاد الروسي على أوكرانيا في 24 شباط/فبراير 2022. ومنذ ذلك الحين، تلقت تقارير عن موجة جديدة من الهجرة من بيلاروس بسبب خلق الاحتجاجات ضد الحرب أو الخوف من الاستدعاء للقتال في الحرب.

4 - وقالت إنها وثقت حملة القمع المستمرة ضد المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمعارضة السياسية في بيلاروس. وتجاوز عدد الأشخاص المحتجزين بتهمة ذات دوافع سياسية 1 300 فرد. واشتد ترهيب الأشخاص الذين شاركوا في المسيرات والاحتجاجات السلمية في عام 2020، مع توجيه تهمة جنائية ضد أشخاص بزعم تنظيم أو تمويل ما تصفه السلطات بأنه "اضطراب جماعي"، بينما يواجه الأشخاص الذين يدعون إلى احترام حرية التجمع السلمي أحكاماً بالسجن بتهمة التطرف. واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بتشديد التشريعات المناهضة للتطرف والإرهاب، التي تستخدم لخلق جميع أشكال الانشقاق في البلد والمعاينة عليها.

5 - ونظراً لأن مدهامات المنازل والمكاتب الخاصة والاعتقالات التعسفية والملاحقة القضائية لأسباب سياسية أصبحت منهجية، خلص كثير من الناس إلى أنهم لا يمكنهم الشعور بالأمان في بيلاروس. وحتى بعد الانتقال إلى الخارج، يعيش الكثيرون في حالة من انعدام الأمن والخوف. وقالت إنها تلقت تقارير موثوقة تقيد بأن البيلاروسيين

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان (تابع) (A/77/40)

و A/77/44 و A/77/228 و A/77/230 و A/77/231 و A/77/279 و A/77/289 و A/77/344

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين

التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(A/77/48) و A/77/56 و A/77/139 و A/77/157 و A/77/160 و A/77/162 و A/77/163 و A/77/167 و A/77/169 و A/77/170 و A/77/171 و A/77/172 و A/77/173 و A/77/174 و A/77/177 و A/77/178 و A/77/180 و A/77/182 و A/77/183 و A/77/189 و A/77/190 و A/77/196 و A/77/197 و A/77/199 و A/77/201 و A/77/202 و A/77/203 و A/77/205 و A/77/212 و A/77/226 و A/77/235 و A/77/238 و A/77/239 و A/77/245 و A/77/246 و A/77/248 و A/77/262 و A/77/262/Corr.1 و A/77/270 و A/77/274 و A/77/284 و A/77/287 و A/77/288 و A/77/290 و A/77/296 و A/77/324 و A/77/345 و A/77/357 و A/77/364 و A/77/487

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين

والممثلين الخاصين (تابع) (A/77/149) و A/77/168

و A/77/181 و A/77/195 و A/77/220 و A/77/227 و A/77/247 و A/77/255 و A/77/311 و A/77/328 و A/77/356

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتها (تابع)

(A/77/36)

1 - السيدة مارين (المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان

في بيلاروس): تكلمت عبر وصلة فيديو لعرض تقريرها (A/77/195)، فقالت إنها ركزت على مواطني بيلاروس الذين أجبروا على اللجوء إلى المنفى بسبب حالة حقوق الإنسان في بلدهم، والذين تقيد التقارير بأن أعدادهم تصل إلى مئات الآلاف. والتقت في إطار إعداد تقريرها بعشرات البيلاروسيين الذين دفعهم التآكل المستمر لحقوقهم في المشاركة السياسية وفي حرية التجمع وتكوين الجمعيات والرأي والتعبير

الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وعلى السلطات إعادة النظر في التوقيع على مشروع القانون المتعلق بالانسحاب من هذا البروتوكول.

10 - وينبغي لحكومة بيلاروس أن تكف عن قمع شعبها، وأن تفرج فوراً دون قيد أو شرط عن جميع الأشخاص المحتجزين لأسباب سياسية، وأن تسمح لجميع الذين أجبروا على العيش في المنفى بالعودة بأمان إلى بيلاروس. ويحتاج البلد، أكثر من أي وقت مضى، إلى حوار جامع وشفاف بين جميع ممثلي المجتمع لكي يقرروا معاً مستقبل البلد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده الرامية إلى محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في بيلاروس.

11 - السيدة ميلارد (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن حكومة بلدها تدين القمع الوحشي الذي يمارسه النظام البيلاروسي ضد الحركة المؤيدة للديمقراطية في البلد، واعتماده أدوات جديدة لتخويف شعب بيلاروس ومضايقته وحرمانه من حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة به، بما في ذلك السماح بعقوبة الإعدام على تهم جنائية كثيراً ما تستخدم لاستهداف الناشطين المؤيدين للديمقراطية وأولئك الذين يعارضون الحرب الروسية غير المبررة في أوكرانيا، واعتماد تشريع يمكن من محاكمة البيلاروسيين غيابياً دون توفير حماية قانونية كافية. وينبغي إطلاق سراح أكثر من 1 300 سجين سياسي في بيلاروسيا على الفور، وينبغي على النظام إنهاء مثل هذه الاعتقالات. وأعربت عن انزعاج الولايات المتحدة من الجهود التي يبذلها النظام على نطاق أوسع لتقييد احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك ما أفيد به من محاولات تبذل لأجل انسحاب بيلاروس من البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وأعربت عن رغبتها في معرفة ما يمكن أن يفعله المجتمع الدولي أكثر مما فعله لمساءلة حكومة بيلاروس عن انتهاكاتها وتجاوزاتها لحقوق الإنسان، وما السبيل إلى أن يكفل تمكين البيلاروسيين من الإبلاغ عن تلك الانتهاكات والتجاوزات.

12 - السيد ريستريو بارمان (سويسرا): قال إن وفد بلده مهتم بمعرفة الكيفية التي تعمل بها المقررة الخاصة مع المؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى العاملة في بيلاروس، مثل مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وما إذا كانت قد شهدت أي تقدم نحو خفض عدد السجناء السياسيين.

13 - ومضى يقول إن إساءة استخدام النظام القضائي بصورة منهجية من جانب السلطات في بيلاروس أمر مثير للجزع. وتؤيد سويسرا دعوة المقررة الخاصة إلى إطلاق سراح أليس بيلياتسكي.

في المنفى ما زالوا يتلقون تهديدات شخصية ويخشون باستمرار على أفراد أسرهم الذين بقوا في بيلاروس، حيث يتعرضون للتخويف والاستجواب والاعتقال التعسفي. ويعد التدمير المتعمد لممتلكاتهم على أيدي الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون أثناء إجراءات التفتيش شكلاً آخر من أشكال الانتقام من الناس في المنفى.

6 - ومما يثير القلق بوجه خاص الاستخدام المتعمد للتشريعات والسياسات والمؤسسات المحلية لإجبار مواطني بيلاروس على الهروب إلى المنفى. وإلى جانب لجنة أمن الدولة (KGB)، تُستخدم المؤسسات العامة مثل وزارة الداخلية والشرطة المالية والهيئات المكلفة بمكافحة الجريمة المنظمة بطريقة منسقة للقضاء على جميع أشكال المعارضة في البلد. وتدل عقوبات السجن الطويلة بدوافع سياسية والاحتجاز السابق للمحاكمة دون توجيه تهم دلالة رمزية على إساءة السلطات البيلاروسية استخدام نظام العدالة وتصرفها في ظل الإفلات من العقاب. وقد يواجه البيلاروسيون في المنفى قريباً المحاكمة غيابياً، حيث جرى تعديل التشريع الجنائي في تموز/يوليه 2022 لتمكين إجراء مثل هذه المحاكمات ضد المهاجرين الذين يزعم تورطهم في أعمال الإرهاب أو الخيانة أو التخريب أو التطرف أو الدعوة إلى فرض عقوبات المعرفة تعريفاً غامضاً. ومما يثير القلق بنفس القدر مشروعاً قانونين ينصان على الحرمان من الجنسية عقاباً على التورط في "أنشطة متطرفة" وفرض قيود باسم الأمن القومي على مغادرة البلد.

7 - ويعني غياب سلطة قضائية مستقلة ومؤسسات لإنفاذ القانون أن إمكانية العودة الآمنة لا تزال بعيدة المنال بالنسبة لكثير من البيلاروسيين. وينبغي للدول أن تكفل إمكانية استعادة البيلاروسيين في المنفى دون تمييز من إجراءات إضفاء الطابع القانوني على الإقامة والعمل والتعليم والرعاية الصحية وغير ذلك من الخدمات.

8 - وقالت المقررة الخاصة إن السلطات ظلت تتبع سياستها المتمثلة في عدم الاعتراف بولاياتها أو التعاون معها على الرغم من كل الجهود التي تبذلها للدخول في حوار بناء مع حكومة بيلاروس. حيث ظلت جميع طلبات دخولها البلد بدون جواب، شأنها في ذلك شأن رسائل الادعاءات التي أرسلتها في ذلك العام مع المكلفين الآخرين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. ومما يؤسف له أن سياسة الكرسي الفارغ في الحوارات التفاعلية أصبحت القاعدة الجديدة.

9 - ويبدو أيضاً أن حكومة بيلاروس عازمة على إغلاق سبيل حاسم لدعم الحق في التماس النظر الدولي في انتهاكات حقوق الإنسان والانتصاف منها، ألا وهو البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي

البيلاروسية التوقف عن تمكين حرب العدوان الروسية. وستترتب على أي تماد في المشاركة في النزاع أو الضلوع فيه بطريقة مباشرة أكثر عواقب وخيمة بالنسبة لبيلاروس.

17 - ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد دعمه الثابت لتطلعات شعب بيلاروس نحو الديمقراطية. ويفتقر ألكسندر لوكاشينكو إلى أي شرعية ديمقراطية. وينبغي للسلطات في بيلاروس أن تنقيد تماما بمبادئ الديمقراطية، وأن تدعم سيادة القانون، وأن تحترم التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. وينبغي لبيلاروس أن تتعاون مع الآليات الدولية لرصد حقوق الإنسان، بما في ذلك مع المقررة الخاصة.

18 - وأعرب عن رغبته في معرفة كيف يمكن تحسين الدعم المقدم إلى ممثلي المجتمع المدني البيلاروسي ووسائل الإعلام المستقلة في المنفى على الرغم مما يواجهه من مخاطر وقيود.

19 - السيدة إيبيل (النمسا): قالت إن وفد بلدها مهتم بمعرفة كيفية تعامل منظمات المجتمع المدني والعاملين في وسائل الإعلام والصحفيين والأكاديميين وغيرهم مع الحالة في بيلاروس من الخارج، وكيف يمكن دعمهم لمواصلة عملهم بطريقة منظمة. وتشعر النمسا بقلق خاص إزاء السياسات التي تستهدف منظمات المجتمع المدني، وتتضمن إلى المقررة الخاصة في دعوتها إلى إعادة المنظمات غير الحكومية إلى بيلاروس. وينبغي لحكومة بيلاروس أن تعيد النظر في سياستها المتمثلة في عدم التعامل مع المقررة الخاصة. وتساءلت عن آثار التنفيذ الأخير لتدابير مكافحة الإرهاب على المجتمع المدني في بيلاروس. وتلتزم النمسا بإعلاء صوت شعب بيلاروس الذي يدافع عن حقوقه وديمقراطيته. وسيشارك المجتمع المدني البيلاروسي في المؤتمر حول سلامة الصحفيين الذي سيعقد في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

20 - السيدة أندريتش (كرواتيا): قالت إن النتائج التي توصلت إليها المقررة الخاصة بشأن القمع والاضطهاد المنهجيين للمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان ووسائل الإعلام المستقلة تنذر بالخطر. ومما يثير القلق بوجه خاص العدد غير المسبوق من الاعتقالات خلال الاحتجاجات السلمية، بما في ذلك الاحتجاجات ضد العدوان الروسي المستمر على أوكرانيا ومشاركة بيلاروس فيه. وقالت إن حكومة بلدها تشجب تشكيل المجموعة العسكرية الروسية والبيلاروسية المشتركة في بيلاروس والانتهاكات الباطلة التي وجهتها حكومة بيلاروس ضد أوكرانيا. وينبغي لبيلاروس أن تفرج فوراً دون قيد أو شرط عن جميع السجناء السياسيين، وأن توقف المضايقات والأعمال

وينبغي على بيلاروس أن تكف عن قمع وتجريم المحتجين لسلمياً والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمعارضين وغيرهم من المواطنين الذين يعبرون عن آرائهم. وينبغي لحكومة بيلاروس أن تفرج فوراً دون قيد أو شرط عن جميع المحتجزين تعسفاً. وينبغي لبيلاروس أن تعترف بولاية المقررة الخاصة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملاً، وكذلك مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

14 - السيدة كيم (أستراليا): قالت إن الاحتفال مؤخراً باليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام كان بمثابة رسالة تذكيرية بأن بيلاروس هي البلد الوحيد في أوروبا الذي يبقي على عقوبة الإعدام ويطبقها على بعض الجرائم الخطيرة. وجرى تعديل القانون الجنائي لبيلاروس من أجل السماح بعقوبة الإعدام في حالات الشروع في ارتكاب أعمال إرهابية. وتكرر أستراليا دعوتها الموجهة منذ أمد طويل إلى حكومة بيلاروس لإلغاء عقوبة الإعدام. وينبغي الإفراج عن جميع الأشخاص الذين احتجزوا تعسفاً في بيلاروس بسبب ممارستهم لحقوقهم المشروعة في التجمع السلمي وحرية الرأي والتعبير وحرية تكوين الجمعيات. ولا تدين أستراليا قمع بيلاروس لمواطنيها فحسب، بل تدين مساعدتها لغزو روسيا غير المشروع لأوكرانيا أيضاً. وسألت عما يمكن عمله لمساءلة بيلاروس عن انتهاكاتهما في مجال حقوق الإنسان.

15 - السيد بولين (ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقباً): قال إن تسليط القمع والاعتداءات على المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام والمحامين والمواطنين العاديين الذين يجاهرون بأي انتقاد للنظام بات منهجياً وواسع الانتشار في بيلاروس منذ حملة القمع التي استهدفت قبل سنتين البيلاروسيين الذين يسعون سلمياً إلى الأخذ بالحوكمة الديمقراطية. وكثف نظام لوكاشينكو أيضاً اضطهاده للأشخاص المنتمين إلى الأقليات القومية البولندية والليتوانية. ويجب على السلطات البيلاروسية الإفراج فوراً دون قيد أو شرط عن جميع الأشخاص المحتجزين تعسفاً، بمن فيهم السجناء السياسيون، وإسقاط جميع التهم الموجهة إليهم، ووقف ما يتعرض له المجتمع المدني من قمع وحشي ومضايقات.

16 - ومضى يقول إن نظام لوكاشينكو أصبح، ضد إرادة الغالبية العظمى من الشعب البيلاروسي، شريكاً في الحرب العدوانية التي تشنها روسيا على أوكرانيا بلا مبرر ودون سابق استقراز بالسماح لروسيا باستخدام الأراضي البيلاروسية لغزو أوكرانيا وكمنصة لإطلاق قذائفها وبمنح موسكو الدعم السياسي واللوجستي الكامل. ويضطهد النظام البيلاروسيين أيضاً لوقوفهم ضد الحرب. وينبغي على السلطات

الحرب العدوانية التي تشنها روسيا بلا مبرر ودون سابق استقزاز ضد أوكرانيا المسالمة. ويجب محاسبة النظام البيلاروسي عن تلك الجرائم. وتساءلت عن سبل تقديم الدعم إلى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي بقيت في بيلاروس.

24 - **السيدة أوهري (ليختشتاين):** قالت إن وفد بلدها يشاطر المقررة الخاصة شواعها إزاء أعمال القمع والاعتداءات التي تستهدف على نطاق غير مسبوق المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان في بيلاروس، بما في ذلك الأعمال الانتقامية لتعاونهم مع الأمم المتحدة. ومما يثير القلق بوجه خاص تزايد العنف ضد المدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات في هذا المجال، اللاتي يعتبرن فاعلات ذوات أهمية في التغيير السياسي ويجب حمايتهن. وأعربت عن اهتمامها بمعرفة المزيد عن الطرق التي تأثرت بها حالة حقوق الإنسان في بيلاروس من جراء العدوان على أوكرانيا.

25 - **السيدة شميدوفا (تشيكيا):** قالت إن بلدها يؤيد إجراء تحقيق دولي مستقل من قبل الآليات المناسبة في جميع الفئات المرتكبة في بيلاروس، ويدين بشدة التدابير التقييدية الإضافية التي تتخذها السلطات البيلاروسية ضد حرية التعبير ووسائل الإعلام المستقلة سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها. وشددت على وجوب الإفراج فورا عن المدون المسجون بشكل غير قانوني، إيهار لوسيك، وزوجته، داريا لوسيك، وغيرهما من الصحفيين المستقلين والعاملين في وسائل الإعلام. وينبغي لبيلاروس أن تتمتع عن أي تمار في المشاركة في العدوان العسكري الروسي غير المشروع على أوكرانيا، وأن تنقيد تماما بالتزاماتها الدولية. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بالحصول على مزيد من المعلومات عن حالة وسائل الإعلام المستقلة في بيلاروس وأفضل الممارسات لدعمها.

26 - **السيد كروكر (المملكة المتحدة):** قال إن دولة بيلاروس نظمت بدقة حملة جماهيرية لقمع الانتقاد والمعارضة السلمية، ووسعت نطاق هذا القمع ليشمل أولئك الذين يحتجون على دعم الحرب غير المشروعة التي تشنها روسيا في أوكرانيا. وقوبلت الاحتجاجات ضد الحرب في شباط/فبراير 2022 باعتقال أكثر من 800 شخص. ولم يكن لدى الشعب البيلاروسي رغبة في الانجرار إلى الأعمال غير القانونية التي ترتكبها روسيا. وينبغي للسلطات البيلاروسية أن تضع حدا لحملة القمع التي تشنها، وأن تدعو إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وأن تبدأ في التعاون مع المقررة الخاصة. وسأل عن الخطوات الفورية التي ينبغي أن تتخذها السلطات البيلاروسية لتمكين الموجودين

الانتقامية ضد الأفراد بسبب ممارستهم لحقوق الإنسان الواجبة لهم. وتعرب كرواتيا عن استيائها من التهم الموجهة إلى الناشط أليس بيبالياتسكي بسبب عمله المشروع في مجال حقوق الإنسان، وتدعو إلى الإفراج عنه فورا. واختتمت بيانها بالتساؤل عن الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يعزز ويتيح الظروف المناسبة للبيلاروسيين في المنفى من أجل مواصلة المشاركة بنشاط في الحياة العامة في بيلاروس.

21 - **السيد شتيرسكي (بولندا):** قال إن بولندا تشعر بقلق بالغ، بوصفها بلدا مجاورا، إزاء استمرار السلطات البيلاروسية في قمع المعارضة السلمية، بما في ذلك الاحتجاجات ضد دعم بيلاروس للعدوان الروسي على أوكرانيا، وتدين احتجاز المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمحامين والرياضيين والفنانين وأفراد الأقلية القومية البولندية والطائفة الكاثوليكية، وتوجيه تهم جنائية إليهم وتخويفهم ومضايقتهم. ودأبت بولندا على توفير ملاذ آمن للبيلاروسيين الذين غادروا بلدهم خوفا من الاضطهاد السياسي، وأصدرت أكثر من 450 000 تأشيرة لمواطني بيلاروس، بما في ذلك تأشيرات إنسانية لفائدة 43 000 فرد، منذ الانتخابات الرئاسية المزورة لعام 2020.

22 - وأعرب عن تضامن بولندا مع جميع الأشخاص المضطهدين سياسيا في بيلاروس، وإدانتها بشدة لاحتجازهم التعسفي المطول. ويجب على بيلاروس أن تكف عن وصف السجناء السياسيين بأنهم متطرفون، كما في حالات أندريه بوتشوبوت، وفولها لويكا، وألينا تالكاتشوف وكثيرين غيرهم. وأعرب عن أسف حكومة بلده لقمع التعليم بلغات الأقليات وهدم المقابر والنصب التذكارية البولندية. وينبغي على السلطات البيلاروسية أن تفرج فورا عن جميع السجناء السياسيين، وأن تسقط التهم الموجهة إليهم، وأن تقدم جميع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة. وقال إنه يود أن يسمع المزيد عن توصية المقررة الخاصة للمجتمع الدولي بإنشاء آلية فعالة لتوفير مركز قانوني للبيلاروسيين غير القادرين على العودة إلى وطنهم.

23 - **السيدة بيمبايتي (ليتوانيا):** تكلمت باسم بلدان الشمال الأوروبي وبلدان البلطيق (إستونيا وأيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا ولاتفيا وليتوانيا والنرويج)، فقالت إن بلدان الشمال الأوروبي وبلدان البلطيق تدين بشدة النظام البيلاروسي لما يقترفه من تجاوزات وانتهاكات لحقوق الإنسان. وتقمع السلطات البيلاروسية شعبها، وتستهدف الأقليات القومية، وتستخدم أرواح الأبرياء لتحقيق أهدافها السياسية، وتقوض الالتزامات الدولية للبلد من خلال مشاركتها في

التي بدأت في آذار/مارس 2021. وقالت إنها تقدم الدعم لتنفيذ هذه الولاية، التي تشمل التماس الإنصاف لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وتحديد مرتكبيها.

30 - وتقع مسؤولية التصدي لهذه الانتهاكات الشديدة الخطورة لحقوق الإنسان على عاتق القضاة في المحاكم الوطنية بالخارج التي اعترفت بمبدأ الولاية القضائية العالمية فيما يتعلق بأخطر الجرائم، مثل التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة والاختفاء القسري والإعدام خارج نطاق القضاء. وعلى الرغم من أن السلطة القضائية مستقلة عن السلطة التنفيذية في البلدان الديمقراطية، يمكن للحكومات أن تدعم العملية الرامية إلى تحقيق العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في بيلاروس عن طريق تزويد القضاة والمدعين العامين في بلدانها بما يلزم من الوسائل المادية والوقت للمحاكمة عن الجرائم المرتكبة في بلدان أخرى.

31 - وعلى الرغم من المخاطر والتحديات، من المهم إظهار التضامن مع المجتمع المدني في المنفى. وينبغي وضع تدابير لتلبية الاحتياجات الفورية للبيلاروسيين الذين أجبروا على العيش في المنفى، على سبيل المثال فيما يتعلق بمنح التأشيرات وإضفاء الطابع القانوني على الإقامة. وتصدر تأشيرات إنسانية صالحة لمدة عام واحد فقط في بعض الحالات. وينبغي توفير تصاريح إقامة دائمة حيثما أمكن لتمكين الناس من بدء حياتهم الجديدة، وإعادة بناء مجتمعاتهم المحلية، والعمل وكسب لقمة العيش، وتعليم أطفالهم، وتمكينهم باستمرار من الوصول إلى ثقافتهم. وسيكون بعض البيلاروسيين معرضين لخطر فقدان جنسيتهم إذا تم تنفيذ قانون معاقبة من يسمون بالمطرفين بتجريدتهم من جنسيتهم. وهناك مشكلة أخرى يواجهها العديد من البيلاروسيين في المنفى تتعلق بانتهاء صلاحية جوازات السفر البيلاروسية، والتي عادة ما تكون صالحة لمدة خمس سنوات. ويضطر الأشخاص الذين لديهم العديد من التأشيرات والأختام في جوازات سفرهم إلى التقدم بطلب للحصول على صفحات إضافية أو جواز سفر جديد عند نفاذ الصفحات. غير أن الناس يخشون زيارة القنصليات البيلاروسية في الخارج لأنهم سيضطرون إلى الإفصاح عن عنوانهم الجديد للسلطات البيلاروسية، الذي يمكن استخدامه لغرض الانتقام منهم. وعلاوة على ذلك، لن يتمكنوا من الحصول على هذه الخدمات إلا إذا كان لديهم تصريح إقامة دائمة. وبدون هذا التصريح، سيطلب منهم العودة إلى بيلاروسيا لتقديم طلب للحصول على جواز سفر جديد هناك، وهو ما لا يرغب الكثير منهم في القيام به لأسباب مفهومة.

في المنفى من العودة بأمان، والكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يكفل اتخاذ هذه الخطوات.

27 - السيد زاهنيسن (ألمانيا): قال إن ما يمارسه النظام البيلاروسي من أعمال القمع الوحشي وغير المسبوق ضد شعبه استمرت بلا هوادة بعد مرور أكثر من عامين على الانتخابات الرئاسية المزورة. وخلال العام الماضي وحده، شدد النظام قبضته بتوسيع نطاق تطبيق عقوبة الإعدام، وترويع المدافعين عن حقوق الإنسان، وإغلاق منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة، ومواصلة ممارسة عمليات الاحتجاز التعسفي وغير القانوني. ويتعرض العديد من السجناء السياسيين الذين يزيد عددهم على 1 300 سجين، والذين اعتقلوا بصورة غير قانونية في ظل ظروف غير إنسانية، للتعذيب أو غيره من أشكال الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان. وبموجب قانون العقوبات المعدل مؤخرا، يمكن أن تصل الأحكام الصادرة على بعضهم إلى حد الإعدام. وينبغي على النظام البيلاروسي الإفراج فورا عن جميع السجناء السياسيين، وإنهاء أعمال القمع والعنف التي يمارسها ضد المجتمع المدني، وبدء حوار وطني هادف وجامع حول مستقبل البلد. وتساءل عن الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يساعد على تحسين حالة حقوق الإنسان في بيلاروس.

28 - السيدة مارين (المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس): تكلمت عبر وصلة فيديو، فقالت إنه لا يمكن ملاحظة أي تقدم أو اتجاهات إيجابية في حالة حقوق الإنسان في بيلاروس؛ بل إن الوضع يتدهور باستمرار منذ عام 2020. وإذا كان عدد الأشخاص المحتجزين لأسباب سياسية يبدو أنه أخذ في الانخفاض، فإن ذلك يرجع فقط إلى أن العديد من الأشخاص الذين حكم عليهم، على سبيل المثال، بالسجن لمدة سنتين توشك مدة عقوبتهم على الانتهاء. وسيسعى معظمهم إلى اللجوء إلى المنفى بمجرد إطلاق سراحهم للحصول على الدعم النفسي والطبي. ومن غير المرجح أن يمنح هذا الدعم في بيلاروس لأن ذلك سيرقى إلى اعتراف بأن هؤلاء الأشخاص عانوا من سوء المعاملة أثناء الاحتجاز. وفي كل يوم، تنفذ اعتقالات وتصدر أحكام تعسفية جديدة على أساس اتهامات جنائية ملفقة، حيث حكم مؤخرا على أشخاص بالسجن لمدة تصل إلى 25 عاما. فلا يمكن القول إن الوضع شهد تقدما.

29 - ونظرا لعدم وجود سبل انتصاف فعالة داخل بيلاروس لمساءلة الحكومة، فمن المهم دعم الآليات الدولية العاملة من أجل المساءلة، مثل دراسة مفوضية حقوق الإنسان لحالة حقوق الإنسان في بيلاروس

السلميين بوحشية، وقطع الاتصالات بشبكة الإنترنت بهدف خنق حرية التعبير وتكوين الجمعيات. وفي 22 أيلول/سبتمبر، ندد المقرر الخاص، مع سبعة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، بحملة القمع، وحث السلطات الإيرانية على التوقف فوراً عن استخدام القوة المميتة في ضبط الأمن في التجمعات السلمية، وتجنب المزيد من العنف، وإجراء تحقيق مستقل ونزيه وسريع في وفاة السيدة أميني، ونشر نتائج التحقيق على الملأ، ومحاسبة جميع الجناة.

36 - وأفادت التقارير بأن الرد العنيف بلا هوادة من جانب قوات الأمن، بما في ذلك قوات حرس الثورة الإسلامية وميليشيا الباسيج شبه العسكرية، أدى إلى مقتل ما لا يقل عن 215 شخصاً. وقتل ما لا يقل عن 27 طفلاً بالذخيرة الحية والكريات المعدنية من مسافة قريبة، بينما تعرض بعضهم إلى الضرب المفضي إلى الموت. وأفادت لجنة حقوق الطفل بأن العديد من الأسر تعرضت لضغوط لتبرئة قوات الأمن بإعلانها أن أطفالها انتحروا والإدلاء باعترافات كاذبة. واعتقل وسجن آلاف الرجال والنساء والأطفال، ومن بينهم عشرات المدافعين عن حقوق الإنسان والطلاب والمحامين ونشطاء المجتمع المدني والصحفيين. وتمت مداومة عدد من المدارس، وألقت قوات الأمن القبض على الأطفال وكبار المعلمين. وفي 11 تشرين الأول/أكتوبر، أكد وزير التعليم أن عدداً غير محدد من الأطفال أرسلوا إلى مراكز معالجة نفسية بعد اعتقالهم بزعم مشاركتهم في احتجاجات مناهضة للدولة.

37 - وأصدر مسؤولون حكوميون ومكتب الطب الشرعي الحكومي عدة تقارير، تشير جميعها إلى عدم وجود سوء سلوك أو مخالفات في وفاة السيدة أميني. ورفضت أسرة السيدة أميني جميع هذه التقارير، ورُفِضَ الطلب الذي قدمته لإنشاء لجنة من الأطباء المستقلين للتحقيق في وفاتها. وورد أن أفراد أسرتها تعرضوا إلى تهديدات وضغوط من السلطات. ومن الواضح أن التحقيقات المزعومة في وفاة السيدة أميني أخفقت في تلبية الحد الأدنى من متطلبات الحياد والاستقلال.

38 - وفي غياب أي قنوات محلية للمساءلة، أعرب المقرر الخاص عن رغبته في التشديد على دور المجتمع الدولي ومسؤوليته في التصدي للإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، والدعوة إلى الإسراع بإنشاء آلية تحقيق مستقلة في جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي أدت إلى وفاة السيدة أميني، وتلك التي وقعت منذئذ.

39 - السيدة عرب بفراني (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن شعبها وبلدها استُهدفاً في ذلك اليوم بهجوم إرهابي على الموقع الديني

32 - وقدمت المواقع التي يعمل فيها الرحالة الرقميون، من قبيل مراكز وسائط الإعلام والمؤسسات المستضيفة للأعمال التجارية التي تشكل أماكن مناسبة لتلبية احتياجات البيلاروسيين في المنفى، مساعدة كبيرة في هذا الشأن. وينبغي للحكومات أن تستوضح البيلاروسيين المنفيين في بلدانها عن احتياجاتهم. ومن التوصيات العملية التي بلغتني في جورجيا إنشاء مدارس للتعليم باللغة البيلاروسية لتلبية للاحتياجات في هذا الصدد. ويواجه البيلاروسيون في المنفى أيضاً صعوبات في الحصول على الكتب باللغة البيلاروسية، التي أدرج الكثير منها في قائمة الكتب التي تدعو إلى التطرف في البلد. وإذا اكتشفت هذه الكتب أثناء مدهامات منازل أفراد الأسر الذين بقوا في بيلاروس، يمكن مساءلة أفراد الأسرة ويتم التخلص من الكتب. وينبغي ضمان عدم مصادرة السلطات لهذه الكتب وإتاحتها لمن يحتاجون إليها بالخارج لإعادة بناء مجتمعهم المحلي والدفاع عن ثقافتهم. وتشكل المنح والزومات والجوائز المقدمة لمكافأة الصحافة المهنية، ولا سيما تلك التي تهدف إلى زيادة الوعي لمكافحة المعلومات المضللة، وسيلة ناجعة لدعم وسائط الإعلام العالية الجودة وحرية التعبير داخل بيلاروس وخارجها.

33 - وعلى الرغم من استئصال المجتمع المدني داخل بيلاروس، يواصل الأفراد العمل في السر في ظروف عصيبة. ويجب ألا يطويهم النسيان.

34 - السيد رحمان (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية): عرض تقريره (A/77/181)، فقال إنه قدم لمحة عامة عن الشواغل الرئيسية المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، وسلط الضوء على مدى الحرمان التعسفي من الحياة في البلد. وبحلول أيلول/سبتمبر 2022، أفيد بأن العدد السنوي الإجمالي لعمليات الإعدام في جمهورية إيران الإسلامية تجاوز 400 عملية للمرة الأولى منذ خمس سنوات. ويشمل هذا العدد إعدام 12 امرأة وشخصين دون سن 18 عاماً وقت ارتكاب الجريمة المزعومة. وظلت الأقليات العرقية تتأثر بشكل غير متناسب بعمليات الإعدام. وأعرب المقرر الخاص علناً عن قلقه، منذ صدور تقريره، إزاء اضطهاد الأقليات الدينية ومضايقتها وسياسة الاضطهاد المنهجي لأتباع الديانة البهائية.

35 - ومضى يقول إن الوفاة المأساوية لجينا مهسا أميني في 16 أيلول/سبتمبر 2022 أفسحت الطريق لاندلاع موجات ضخمة من الاحتجاجات التي امتدت عبر البلد. وردت السلطات بقمع المتظاهرين

المقرر الخاص لم ينضم قط إلى أي بيان يدين التدابير القسرية الانفرادية، لا بد من استنتاج تحيزه التام في نهجه إزاء حقوق الإنسان.

44 - وقالت إن المقرر الخاص، في معرض تناوله لعمليات اغتيال مسؤولين رفيعي المستوى في قلب العاصمة الإيرانية، سلط الضوء على واجب إيران في التحقيق في الاغتيالات وعمليات القتل خارج نطاق القضاء، دون ذكر أسماء مرتكبيها أو التشديد على مسؤوليات الدولة التي ينتمون إليها. وقد تغاضى المقرر الخاص عمداً أيضاً عن الأعمال الإرهابية الوحشية المرتكبة ضد الشعب الإيراني البريء التي أودت بحياة أكثر من 17 000 شخص على مدى عقد من الزمان. وإيواء الاتحاد الأوروبي للجماعات الإرهابية المعنية وتوفير ملاذ آمن لها أمر لا يغتفر. وقد تجاهل المقرر الخاص عمداً التدابير والممارسات الحكومية المشجعة التي تسهم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وركز بدلاً من ذلك على معلومات مضللة وغير مؤكدة. وأساء المقرر الخاص مراراً استخدام تقاريره لنشر معلومات مضللة والترويج للكرهية والتحريض على العنف، بهدف زعزعة استقرار المجتمع الإيراني.

45 - وأشارت إلى أن البعثتين الدائمتين لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف أصدرتا ووزعتا عدة تقارير رسمية إيرانية تتعلق بالأحداث الأخيرة في إيران، ولكن المقرر الخاص لم يولها أي اهتمام. واستخدم بدلاً من ذلك وسائل التواصل الاجتماعي دون كلل لنشر معلومات مضللة بغرض التحريض على المزيد من الاضطرابات.

46 - واختتمت قائلة إن جمهورية إيران الإسلامية ملتزمة التزاماً صادقاً بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وكرامته، وتواصل إيلاء أقصى قدر من الأهمية لنهجها التعاوني والتفاعلي إزاء آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان غير التمييزية، مثل الاستعراض الدوري الشامل. وترفض حكومة بلدها رفضاً قاطعاً جميع الادعاءات التي لا أساس لها والمزاعم غير الحكيمة الواردة في التقرير وتعتبره جزءاً من برنامج سياسي بحت.

47 - السيد راي (كندا): قال إنه يود دحض ما ذكر خلال التهميش الشخصي على المقرر الخاص، فهو باحث مفكر ومهتم وليس لديه برنامج سياسي. أما كندا، فبرنامجها الوحيد هو الوصول إلى صميم الحقيقة والتعامل مع المأساة التي تعاني منها إيران حالياً.

48 - السيد فاليدو مارتينيز (كوبا): قال إن وفد بلده يكرر معارضته للمبادرات التي تستخدم، على غرار مهمة المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، كأدوات لممارسة الضغط

في شيراز، أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 15 شخصاً وإصابة 21 آخرين.

40 - وأعربت عن أسفها لاستخدام منبر اللجنة مراراً وتكراراً للضغط السياسي من أجل استعفاء دول أعضاء ذات سيادة. فاخترال حقوق الإنسان في أداة سياسية تافهة أمر مروع ومشين. ومما لا شك فيه أن بعض البلدان التي لها تاريخ طويل من سياسات التدخل تسيء استخدام اللجنة لفرض إرادتها السياسية على البلدان التي لا تخدم مصالحها.

41 - وأشارت إلى أن جمهورية إيران الإسلامية دأبت على رفض ولاية المقرر الخاص من حيث المبدأ، غير أن وفد بلدها تواصل مع ذلك مع المقرر الخاص بروح من الحوار البناء، وعرض آراءه بشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وقدم معلومات دقيقة وبيانات وقائية لتمكين واضعي التقارير من تجنب الأكاذيب والتحريفات فيما يتعلق بالتدابير التي تتخذها حكومة بلدها في مجال حقوق الإنسان. غير أن استمرار المقرر الخاص في عدم الاعتراف بالتزام بلدها وجهوده الشاقة جعلها غير فعالة وغير مجدية.

42 - واستطردت قائلة إن المقرر الخاص، بوصف تعيينه نتاجاً للسياسة الخارجية المخادعة للمملكة المتحدة، دأب على تشويه سمعة ثقافة الأمة الإيرانية ودينها وعاداتها وتقاليدها والاستخفاف بقوانينها وأنظمتها وهيكل الحكم فيها. وأدى اعتماده المفرط على المعلومات الكاذبة التي تم الحصول عليها من وسائل إعلام أجنبية معادية لإيران، وحتى بعض الجماعات الإرهابية، إلى تجريد تقاريره من أي مصداقية أو موثوقية. وقد تجاوز ولايته وتبع نهجاً عدوانياً ومسيئاً في انتهاك لمدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان.

43 - وأردفت قائلة إن المقرر الخاص تجاهل عمداً في تقاريره الآثار السلبية للتدابير القسرية الانفرادية غير القانونية التي تفرسها الولايات المتحدة على تمتع الشعب الإيراني بحقوق الإنسان. وقد أخفق في تقريره الأخير في التصدي بصدق للآثار السلبية للجزاءات الانفرادية على حياة الأطفال الإيرانيين وأولئك الذين يعانون من أمراض نادرة وحالات مرضية. ولاحظ مع القلق الآثار العامة للجزاءات فقط، وذكر واجب جمهورية إيران الإسلامية في تخفيف هذه الآثار، مما يقوض بالتالي حياة عدد كبير من الأطفال والمرضى الذين يحتاجون إلى معدات صيدلانية وطبية. ولا يمكن بأي حال من الأحوال تبرير الجزاءات الانفرادية التي تفرسها الولايات المتحدة. وبالنظر إلى أن

53 - **السيدة كيم** (أستراليا): قالت إن بلدها يؤيد النداءات التي وجهتها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بالنيابة لإجراء تحقيق فوري ونزيه في الوفاة المأساوية لجينا مهسا أميني. وتشعر أستراليا بالجزع إزاء التقارير التي تفيد بمقتل مئات الأشخاص وإصابة كثيرين آخرين، بمن فيهم أطفال، نتيجة للتدابير القاسية التي نفذتها إيران في قمعها للاحتجاجات. ووقوع مثل هذه الأحداث في بلد عضو في لجنة وضع المرأة هو أمر غير مقبول ويدعو إلى القلق الشديد. ولا تزال أستراليا تشعر بالقلق إزاء التمييز والترهيب اللذين ترتكبهما إيران ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، وهي تؤيد الدعوات إلى وقف تنفيذ حكم الإعدام بحق الناشطتين زهرة صديقي حمداني وإلهام شوبدار. وينبغي لإيران أن تقرر وقف العمل بعقوبة الإعدام في جميع الحالات. وأعربت عن رغبتها في معرفة ما يمكن أن يتخذه المجتمع الدولي من إجراءات أخرى لدعم النساء والأطفال الإيرانيين الذين يعانون من القمع المنهجي المستمر.

54 - **السيد كيم** نام هيوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن بلده يرفض جميع الولايات والتقارير الانتقائية الخاصة ببلدان محددة، التي تجسد التسييس ازدواجية المعايير في معالجة قضايا حقوق الإنسان، والتي لا علاقة لها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بشكل صادق، ولا تؤدي إلا إلى إثارة المواجهة وعدم الثقة بين البلدان واستهداف فرادى الحكومات الشرعية وتقويضها لأغراض سياسية. وقال إن بلده يشعر بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة في إيران الناجمة عن التدابير القسرية الانفرادية غير القانونية وإجراءات الحصار الاقتصادي، التي تشكل انتهاكات واضحة لحقوق الإنسان الواجبة للشعب الإيراني، ويجب إنهاؤها على الفور. ويجب معالجة قضايا حقوق الإنسان بطريقة بناءة وغير مسبقة وغير انتقائية على أساس احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لفرادى الدول. وقال إن حكومة بلده تواصل دعم الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية إيران الإسلامية للدفاع عن سيادتها.

55 - **السيد ماغوساكي** (اليابان): قال إنه ينبغي احترام القيم العالمية مثل حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية وسيادة القانون في كل بلد، بما في ذلك إيران. وتشعر اليابان بقلق بالغ إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان في إيران، ولا سيما قمع الاحتجاجات التي أثارها وفاة مهسا أميني. ويود وفد بلده أن يعرف كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد على ضمان احترام حقوق المرأة والطفل في إيران.

على بلدان الجنوب وتخدم المصالح السياسية الرامية إلى الهيمنة للدول الغربية. فالانتقائية وازدواجية المعايير والنهج العقابية لا تساعد على تحسين حالات حقوق الإنسان ولا تؤدي إلا إلى المواجهة وعدم الثقة، مما يقوض مصداقية آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وهذه المبادرات، التي لا تحظى بموافقة البلدان المعنية، مآلها الفشل وتشكل عقبة أمام التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان. والإجراءات العقابية المتخذة ضد جمهورية إيران الإسلامية لا تتوافق مع التعاون والحوار.

49 - **السيد بوفيدا برينو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن بلده يرفض من حيث المبدأ وضع صكوك وتقارير وقرارات خاصة ببلدان محددة دون موافقة الحكومة المعنية. فهذه الآليات تتناول حقوق الإنسان بطريقة مسبقة وانتقائية وتعتمد عادة على مصادر خارجية. وتنتهك التقارير والآليات والقرارات ذات الدوافع السياسية مبادئ الحياد والموضوعية والشفافية وعدم الانتقائية وعدم التسييس وعدم المواجهة المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم تعددية الأطراف والإطار المؤسسي لمجلس حقوق الإنسان وأن يتمتع عن مثل هذا التدخل.

50 - **السيدة أوتشوا إسبيناليس** (نيكاراغوا): قالت إن وفد بلدها يؤكد من جديد رفضه للتقارير التي تستند إلى الانتقائية والتسييس وتفتقر إلى الموضوعية ولا تحظى بموافقة البلدان المعنية. وترفض نيكاراغوا رفضاً قاطعاً استخدام برنامج حقوق الإنسان كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة ذات السيادة. ويهدف هذا النهج الانتهازي وغير المشروع إلى تشويه صورة الدول ذات السيادة واستبدال مبادئ القانون الدولي وتعددية الأطراف المقبولة عالمياً.

51 - **السيدة ميمران روزنبرغ** (إسرائيل): قالت إنه على الرغم من انتماء النظام الإيراني إلى الهيئة العالمية الرئيسية المكرسة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فقد جابه نساء إيران بإطلاق النار والضرب والاختطاف والإعدام والقمع المؤسسي. وتساءلت كيف يمكن لإيران أن تكون عضواً في لجنة وضع المرأة في الوقت الذي تقوض فيه نفس الأسس التي تقوم عليها تلك الهيئة.

52 - **السيدة أوهري** (ليتختشتاين): قالت إن بلدها يشعر بقلق عميق إزاء حالة حقوق الإنسان في إيران والقمع العنيف الموجه مؤخراً ضد الاحتجاجات السلمية، ويدين بأشد العبارات قتل مهسا أميني. وقد لاحظ المقرر الخاص التزام الزمن بين زيادة عمليات الإعدام والاحتجاجات الواسعة النطاق، وأعربت عن اهتمام وفد بلدها بمعرفة ما إذا كان يمكن ملاحظة أنماط مماثلة فيما يتعلق بالاحتجاجات الأخيرة.

- 56 - السيدة كارتني (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الوفاة المروعة لمهسا أميني أثناء احتجازها لدى الشرطة تعد إهانة لحقوق الإنسان. وينبغي ألا تتعرض النساء الإيرانيات للاعتقال أو الاحتجاز أو العنف أو الضرب الوحشي بسبب اختيار طريقة ارتدائهن للباس. وتدين الولايات المتحدة استخدام العنف ضد المتظاهرين سلمياً وتؤيد جميع الإيرانيين الذين يتظاهرون سلمياً لضمان تمتعهم بحقوق الإنسان والحريات الأساسية الواجبة لهم في مواجهة القمع المروع الذي تمارسه حكومتهم. وهذا العنف الفظيع يمثل جزءاً من تاريخ طويل من إساءة معاملة أفراد الأقليات الدينية والعرقية في إيران. وتساءلت كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يحد من المساءلة عن وفاة مهسا أميني في غياب أي سلطة محايدة في إيران.
- 57 - السيد بيترز (هولندا): قال إن حكومة بلده تدين بشدة استمرار القمع العنيف للمتظاهرين سلمياً وتدعو إلى وضع حد لقمع الحقوق الأساسية للنساء والفتيات في إيران. ويضم وفد بلده صوته إلى صوت المقرر الخاص في دعوته لإجراء تحقيقات شفافة ونزيهة في الاستخدام غير المبرر للعنف من جانب السلطات الإيرانية. وينبغي أن تشمل تلك التحقيقات الحريق الذي وقع مؤخراً في سجن إيفين. ويتعين على حكومة إيران أن تتيح للمقرر الخاص إمكانية الوصول الفوري إلى البلد. وتساءل عن السبل المتاحة لإجراء تحقيق دولي مستقل.
- 58 - السيدة أوبرمان (لكسمبرغ): قالت إن بلدها يدين بشدة استخدام القوة ضد المحتجين سلمياً. وفي إيران، كما في أي مكان آخر، يحق لكل شخص أن يحتج بشكل سلمي، ويتعين ضمان هذا الحق في جميع الظروف. وأعربت عن رغبتها في معرفة التدابير التي ينبغي اتخاذها لكفالة إنشاء آليات لضمان مساءلة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان.
- 59 - السيد ويراسيكارا (سري لانكا): قال إن وفد بلده يحيط علماً بالتدابير التي اتخذتها جمهورية إيران الإسلامية للعمل مع المقرر الخاص، مهما كانت تدريجية. وينبغي لإيران أن تنتهج سياسة سلام تتسجم مع تعاليم النبي الكريم، التي تعكس مبادئ حقوق الإنسان والمساواة والإنسانية. وأعرب عن أمله أن ترتقي إيران، كبلد ذات حضارة وثقافة غنيتين، إلى مستويات جديدة من السلام والتقدم. وقال إنه ينبغي لجميع الأطراف التقيد بمبادئ الحياد وعدم الانتقائية والموضوعية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتؤكد سري لانكا دعمها غير المشروط لإيران في المسعى المشترك لتحقيق السلام والكرامة.
- 60 - السيد بيلمونت رولدان (إسبانيا): قال إنه ينبغي للسلطات الإيرانية أن تحترم المبادئ المكرسة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وإيران دولة طرف فيه، وأن تضع حداً للقمع العنيف للاحتجاجات وأي تدابير أو قيود أخرى متخذة ضد المتظاهرين سلمياً والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. ومحاولات وفد إيران لنزع الشرعية عن عمل المقرر الخاص ليس لها ما يبررها.
- 61 - السيدة شميدوفا (تشيكيا): قالت إنه ينبغي للحكومة الإيرانية أن تحترم ولاية المقرر الخاص وأن تتعاون معه. وتعارض تشيكيا عقوبة الإعدام في جميع الظروف. وتعزز وفاة مهسا أميني وآخرين دعوة حكومتها إلى ضمان احترام الحقوق الأساسية للمواطنين الإيرانيين. ويجب أن تتوقف إيران عن استخدام القوة ضد المتظاهرين سلمياً، ويجب محاسبة الجناة. ويشكل تقييد الوصول إلى الإنترنت وحجب منصات المراسلة انتهاكاً لحرية التعبير. وقالت إنها ترحب بأراء المقرر الخاص بشأن التنفيذ العملي للاتعة الجديدة المتعلقة بأوضاع السجون.
- 62 - السيد غونزالزو (ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقباً): قال إنه ينبغي للسلطات الإيرانية أن تتيح للمقرر الخاص إمكانية الوصول الكامل إلى البلد. وينبغي لإيران إجراء تحقيق محايد وشفاف وشامل بشأن استخدام العنف من جانب قوات الأمن الإيرانية. وقال إنه يرغب في معرفة ما الذي يمكن القيام به لتجنب المزيد من الانتكاسات، في ضوء قانون "السكان الشباب"، الذي عكس اتجاه المكاسب التي تحققت بشق الأنفس لصالح النساء والفتيات في إيران، وأنه يود الاستماع إلى آراء المقرر الخاص بشأن عضوية إيران في لجنة وضع المرأة. وهو يود أيضاً أن يعرف ما هي الإجراءات التي ينبغي النظر فيها لإقناع حكومة إيران بإنهاء العمل بعقوبة الإعدام.
- 63 - السيد فالتيسون (آيسلندا): قال إن السلطات الإيرانية يجب أن تحترم حقوق الإنسان الأساسية لمواطنيها، بمن فيهم الخاضعون لأي شكل من أشكال الاحتجاز. وتأسف آيسلندا للاستخدام غير المتناسب وغير القانوني للقوة ضد المدنيين الإيرانيين الذين يمارسون حقهم الأساسي في حرية التعبير والرأي والتجمع السلمي. ويجب التوقف عن اضطهاد ومضايقة وترهيب الصحفيين الذين يغطون الاحتجاجات في إيران. وإفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في إيران بشكل منهجي واضح من العقاب يبرر إنشاء آلية إضافية لضمان المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في إيران. وتساءل عما يمكن أن يفعله المجتمع الدولي لضمان المساءلة عن الانتهاكات الخطيرة المستمرة لحقوق الإنسان في إيران.

قضية مهسا أميني بوضوح وحشية السلطات الإيرانية ضد المتظاهرين سلميا والافتقار إلى الإرادة للتحقيق بشكل صحيح ومحاسبة جميع المسؤولين. وتساءل عما يمكن القيام به لتحسين آليات الإبلاغ والرصد فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان للمدافعات عن حقوق الإنسان، ولا سيما المحتجزات تعسفا واللاتي يتعرضن لأشكال مختلفة من العنف على يد الدولة.

69 - السيد كوزمينكوف (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يكرر تأكيد موقفه الرافض من حيث المبدأ لاعتماد مشاريع قرارات وتقارير انتقائية وأحادية الجانب عن حالات حقوق الإنسان في بلدان محددة، لما ينشأ عن ذلك من ضرر. فهذه النهج تتعارض مع مبدأ العلاقات الودية بين الدول، وتؤدي إلى التسييس وزيادة حدة المواجهة. وقال إن بلده يدين ممارسة الدول الغربية المتمثلة في استخدام قضايا حقوق الإنسان ضد الدول المستقلة. ومن المؤسف أن المعلومات الواردة في تقرير المقرر الخاص لا تدعمها حقائق موثوقة وأن المقرر الخاص لم يأخذ في الاعتبار إنجازات حكومة إيران في ميدان حقوق الإنسان. وينبغي إدانة فرض الولايات المتحدة الأمريكية تدابير قسرية انفرادية غير قانونية ضد إيران. واختتم معربا عن تضامن الاتحاد الروسي مع حكومة إيران وشعبها.

70 - السيد توزيك (بيلاروس): قال إن وفد بلده يعيد تأكيد موقفه المعارض من حيث المبدأ للنهج والولايات الخاصة ببلدان محددة، بما في ذلك مهمة المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية. فاستغلال قضايا حقوق الإنسان يقوض مبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية ويزيد من حدة النزاعات والمواجهة. وينبغي معالجة أي شواغل من خلال الحوار البناء. ومما يؤسف له أن هذا النهج لا يظهر في عمل المقرر الخاص. وينبغي أن يكون الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان الآلية الحكومية الدولية الرئيسية لدراسة قضايا حقوق الإنسان في جميع البلدان دون استثناء.

71 - السيد زاهنيسن (ألمانيا): قال إنه ينبغي لجمهورية إيران الإسلامية أن تتيح للمقرر الخاص إمكانية الوصول الكامل إلى البلد لتنفيذ ولايته الهامة. وقد أتت الاحتجاجات التي أعقبت وفاة جينا مهسا أميني كنتيجة مباشرة للانتهاكات الجسيمة المستمرة لحقوق الإنسان الأساسية المرتكبة من جانب السلطات الإيرانية ضد النساء والأطفال والأقليات. وينبغي توثيق انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة توثيقا جيدا، ومحاسبة المسؤولين عنها. ويود وفد بلده أن يعرف ما هي الخطوات

64 - السيد رشيد (باكستان): قال إنه يجري حشد إجراءات مجلس حقوق الإنسان لاستهداف بعض البلدان بشكل انتقائي لتحقيق أهداف سياسية واستراتيجية تحت ستار حماية حقوق الإنسان. وعلى الرغم من الجزاءات الانفرادية، تسعى إيران جاهدة لتعزيز وحماية حقوق مواطنيها وقد أبانت على انفتاحها على الحوار دون إكراه. والتواصل المتبادل والتوافق المتبادل يخدمان أهداف حقوق الإنسان على نحو أفضل، ومن غير المرجح أن يحرز التقدم فيها عن طريق الإكراه أو عن طريق الولايات الخاصة ببلدان محددة، التي غالباً ما تُعتمد ضد البلدان النامية. ولم تُعتمد بعد ولاية خاصة ببلد متقدم النمو أو بلد يخدم المصالح الاقتصادية لبعض الدول القوية. وللحفاظ على عالمية حقوق الإنسان، يجب وضع حد للتمييز ولتسييس قضايا حقوق الإنسان.

65 - السيدة ديل (النرويج): تكلمت باسم الدول الأعضاء في التحالف من أجل الحرية على شبكة الإنترنت، فقالت إن التدابير التي اتخذتها الحكومة الإيرانية في أعقاب الاحتجاجات التي عمت البلاد نتيجة القتل المأساوي لمهسا أميني بتقييد الوصول إلى الإنترنت لمعظم مواطنيها البالغ عددهم 84 مليوناً في جميع أنحاء البلاد تثير قلقاً عميقاً. وينبغي لحكومة إيران أن ترفع فوراً القيود التي تهدف إلى تعطيل أو منع المواطنين من الوصول إلى المعلومات ونشرها عبر الإنترنت ومن التواصل بأمن وأمان.

66 - السيدة بوري (المملكة المتحدة): قالت إن وفاة مهسا أميني كانت بمثابة تنكير صادم بالقمع الذي تواجهه النساء والفتيات في إيران. ويجب على حكومة إيران أن تستمع إلى الإيرانيين العاديين الذين يخاطرون بحياتهم بشجاعة للمطالبة بالمساءلة واحترام حقوقهم. ولا يمكن لها أن تستمر في قمعها وهجميتها. وتقف المملكة المتحدة إلى جانب شعب إيران وتدين العنف، بما في ذلك استخدام الذخيرة الحية ضده. ويجب على إيران أن تحترم الحق في الاحتجاج السلمي، وأن ترفع القيود المفروضة على الإنترنت، وأن تفرج عن المعتقلين ظلماً.

67 - السيد الطرشة (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده لا يزال يعارض بشدة التقارير الخاصة ببلدان محددة. والتقرير قيد النظر يتعارض مع مبادئ عدم التمييز والعالمية والموضوعية ويستهدف دولة عضواً بطريقة مسبقة. ومن ثم فإن الجمهورية العربية السورية ترى أن ذلك غير مقبول وتدعو إلى التعاون والحوار المستمر مع البلد المعني.

68 - السيد لامسي (ألبانيا): قال إن بلده يشعر بقلق خاص إزاء تقلص الحيز المدني وحالة النساء والفتيات في إيران. وقد أظهرت

الجسيمة لحقوق الإنسان دون عقاب. وينبغي لإيران أن تضع حدا للعنف والتمييز ضد النساء والفتيات، وللاحتجاز التعسفي وانتهاكات الحق في محاكمة عادلة، والمقاضاة غير المشروعة، والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة للمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والأجانب ومزدوجي الجنسية، ولعمليات الإعدام، ولا سيما تلك التي تطل القُصّر. ويتعين على إيران الوفاء بالتزاماتها الدولية بكفالة حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وحرية الرأي والتعبير، بما في ذلك على الإنترنت، وحرية الدين أو المعتقد.

76 - السيدة عرب بفراني (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن التمييز العنصري منهجي ونظمي في الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا وبعض البلدان الأخرى. ويعاني عدد كبير من الناس في تلك البلدان، بمن فيهم النساء والأطفال وأفراد الأقليات المسلمة والشعوب الأصلية، من التمييز والعنف، بما في ذلك في أماكن عملهم وفي المحاكم ووسائل الإعلام وعلى المنصات الرقمية. وتتدخل هذه البلدان في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة. وأشارت إلى أن ممثلة نظام للفصل العنصري في منطقته تقف بين الذين يسعون إلى إسداء المشورة إلى بلدها بشأن حقوق الإنسان، بالرغم من إطلاق النار على الصحفية شيرين أبو عاقلة وقتلها مؤخرا من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلية.

77 - السيد رحمان (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الادعاءات التي تفيد بأن تقريره منحاز سياسيا ومتحيز ويفتقر إلى الموضوعية ويستند إلى معلومات مستمدة من الجماعات الإرهابية غير دقيقة على الإطلاق. وتؤكد هذه الادعاءات الطريقة التي تنتظر بها حكومة جمهورية إيران الإسلامية إلى أي انتقاد أو تحليل لا تتفق معه. وينبغي للحكومة أن تتخبط في حوار بشأن مضمون تقريره، وأن تعالج شواغله الرئيسية وأن تقبل توصياته. وأعرب عن أمله في أن يتسنى إجراء تبادل مفيد للآراء بشأن كيفية تعزيز حقوق الإنسان في البلد. مع العلم أن التواصل الهادف يشمل منحه إمكانية الوصول إلى البلد. وكما رحب بزيارة المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان إلى جمهورية إيران الإسلامية في أيار/مايو 2022، فإنه يشجع على قيام المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بمزيد من الزيارات إلى البلد.

78 - وقال إنه أقر في تقريره بأثر الجزاءات، لا سيما على قطاع الصحة والحالة الاقتصادية، وقدم توصيات إلى الدول التي تفرض

التي يمكن اتخاذها لضمان المساواة والعدالة بصورة مجدية وفعالة لصالح ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان هذه، وما السبيل إلى منع تكرارها في المستقبل.

72 - السيدة فاغنر (سويسرا): قالت إن بلدها يدين الاستخدام غير المتناسب للقوة من جانب قوات الأمن ضد المحتجين في إيران. ويتعين على السلطات الإيرانية ممارسة ضبط النفس فيما يتعلق بالمظاهرات السلمية وضمان الحق في حرية التعبير. وهي تود الاستماع إلى توقعات المقرر الخاص وتوصياته للمجتمع الدولي فيما يتعلق بالاحتجاجات في إيران. ويجب إجراء تحقيقات فورية ومحايدة ومستقلة في وفاة مهسا أميني والحريق في سجن إيفين. وينبغي للسلطات الإيرانية أن تلتزم بالحظر المطلق للتعذيب والعقوبة أو المعاملة اللاإنسانية أو المهينة، وأن تحترم الحقوق الأساسية للأشخاص المنتمين إلى أقليات.

73 - السيدة شو دايجو (الصين): قالت إن بلدها يؤيد باستمرار الحوار البناء والتعاون فيما بين البلدان في ميدان حقوق الإنسان ويعارض تسييس قضايا حقوق الإنسان. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر نظرة محايدة وموضوعية إلى حالة حقوق الإنسان في إيران وأن يحترم مسار تنمية حقوق الإنسان الذي يختاره الشعب الإيراني بصورة مستقلة. وتعارض الصين إنشاء آليات خاصة ببلدان محددة دون موافقة البلدان المعنية. ويتعين على الولايات المتحدة والبلدان الغربية الأخرى أن ترفع فوراً ودون قيد أو شرط التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على إيران وأن تتوقف عن استخدام قضايا حقوق الإنسان لمهاجمة البلدان النامية.

74 - السيد جيورجيو (إريتريا): قال إن وفد بلده يعارض الولاية الخاصة ببلدان محددة المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية لأنها تمثل نهجا انتقائيا. وليس للقرارات الخاصة ببلدان محددة، التي تستهدف في الغالب البلدان النامية، أي أثر مجد، وهي لا تسهم في تعزيز حقوق الإنسان بطريقة بناءة. والاستعراض الدوري الشامل هو أشمل وأنسب آلية للتصدي لتحديات حقوق الإنسان في جميع البلدان بطريقة عادلة ومتكافئة لأنه يرتكز بقوة إلى الحوار البناء والتعاون. ولا يمكن تعزيز التعاون الدولي في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها إلا بضمان العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية وعدم التسييس والقضاء على ازدواجية المعايير.

75 - السيدة فرويدنريش (فرنسا): قالت إن بلدها يدين بشدة القمع الوحشي للاحتجاجات في إيران. وينبغي ألا تبقى تلك الانتهاكات

81 - وقال إن الدولة تبذل جهوداً حثيثة لفرض تعقيم إعلامي وحجب الإنترنت ووقف نشر المعلومات. وتُبذل جهود دؤوبة وحازمة لمضايقة الصحفيين وتخويفهم. وينبغي للسلطات الإيرانية السماح بحرية التعبير، والسماح لمناضلي الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي بالعمل، والإنهاء الفوري لسياسة مضايقة وترهيب الصحفيين، بما يتماشى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

82 - وأشار إلى أن الأحداث التي وقعت منذ 16 أيلول/سبتمبر 2022 عززت المخاوف الشديدة بشأن وضع الأقليات العرقية في جمهورية إيران الإسلامية. فقد قتل ما لا يقل عن 66 شخصاً، بينهم أطفال، في إقليم سيستان وبلوشستان في 30 سبتمبر/أيلول. وتعرض الأقليات الدينية، ولا سيما البهائيون والمتحولون إلى المسيحية، للاعتقال والاحتجاز التعسفيين وسوء المعاملة.

83 - وقال إن مهسا أميني لم تكن أول امرأة تواجه وحشية ما يسمى بشرطة الآداب. فالنساء والفتيات يخضعن منذ عقود في جمهورية إيران الإسلامية للتطبيق العنيف لقانون الحجاب، ولا يواجهن الغرامات والسجن فحسب، بل أيضاً عقوبات وإدانات شديدة وقاسية بتهم تتعلق بالآداب العامة والأمن القومي. ويشكل هذا القانون إهانة لملايين النساء المسلمات في جمهورية إيران الإسلامية وحول العالم اللاتي يعتقدن أن عقيدتهن تتيح لهن خياراً أخلاقياً باتخاذ قرارات تتعلق باستقلالهن الشخصي. وقد ضُخ أيضاً الطابع القمعي والاستبدادي لإدارة رئيس جمهورية إيران الإسلامية، سيد إبراهيم رئيسي، روحاً من العدوانية والوحشية في آليات عمل شرطة الآداب ووكالات إنفاذ القانون. وتصميمه على مواصلة قمع النساء وفرض ما يعتبره قواعد لباس مناسبة أخلاقياً للفتيات والنساء باستخدام العنف يتجلى في مختلف الإعلانات الحكومية وفي المرسوم الرئاسي الصادر عام 2022 بشأن تقييد ملابس النساء.

84 - واختتم قائلاً إنه يجب وضع حد للعنف ضد المرأة في جمهورية إيران الإسلامية، ويجب إلغاء قانون الحجاب فوراً، وإلغاء الدور العنيف لشرطة الآداب. ويجب على جمهورية إيران الإسلامية أن تصدق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وبالنظر إلى أن إنشاء آليات محلية خاضعة للمساءلة للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لم يتحقق

جزاء لضمان التطبيق الواسع النطاق للإعفاء لأسباب إنسانية. غير أن الجزاءات لا تعفي الدولة من التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا يمكن استخدامها كذريعة لمعاملة شعبها بوحشية أو استخدامها للتعذيب أو القوة المميتة المفرطة ضده. ومما يؤسف له أن جمهورية إيران الإسلامية واصلت ممارستها الحرمان التعسفي من الحياة. وقد أظهر تطور الأحداث الأخيرة أن السلطات الإيرانية تواصل انتهاك حقوق المرأة، بما في ذلك حقها الأساسي في الكرامة الإنسانية.

79 - وقال إنه لا يزال يشعر بالقلق إزاء المستويات المفرطة لعمليات الإعدام في جمهورية إيران الإسلامية، حيث نُفذ ما لا يقل عن 400 عملية إعدام في تلك السنة وحدها. والزيادة الكبيرة في عمليات الإعدام بسبب جرائم المخدرات تثير قلقاً بالغاً. وهو يشعر بالقلق بسبب الاستهداف غير المتناسب للأقليات العرقية، ولا سيما الأقليتين البلوشية والكردية. والعيوب الراسخة في القانون، والاستخدام المنهجي للتعذيب، وانتهاك مبدأ المحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجبة هي أمور تعني أن جمهورية إيران الإسلامية تواصل انتهاك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي هي طرف فيه، والالتزامات الدولية الأخرى، بما فيها الالتزامات القائمة بموجب اتفاقية حقوق الطفل. وتشكل جميع عمليات الإعدام تقريباً التي تنفذ في جمهورية إيران الإسلامية حرماناً تعسفياً من الحياة. ويلزم إصلاح نظام العدالة الجنائية بصورة عاجلة. ويجب إعادة النظر في تطبيق قانوني الفصاخ والحدود وإصلاحهما. وينبغي للسلطات الإيرانية أن تلغي عقوبة الإعدام على جميع الجرائم وأن تصدق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

80 - واستطرد قائلاً إنه كما أكدت الأحداث التي وقعت منذ مقتل جينا مهسا أميني، لا تزال هناك بواعث قلق جدية بشأن استمرار أعمال الاعتقال والاحتجاز التعسفيين وسوء المعاملة، بما في ذلك التعذيب، المستهدفة للمتظاهرين والنشطاء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق المرأة والمعلمين والناشطين في مجال نقابات العمال. ويتعين على السلطات الإيرانية أن توقف فوراً مضايقة جميع المحتجين والنشطاء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين واعتقالهم واحتجازهم تعسفياً وتعذيبهم. وينبغي الإفراج فوراً عن جميع المحتجزين تعسفياً، بمن فيهم أولئك الذين اعتقلوا مؤخراً، وتوفير العلاج الطبي العاجل لهم.

وأطفالهن معرضون لخطر انعدام الجنسية، مما يجعلهم أكثر عرضة للوقوع ضحية استغلال الأطفال والاتجار بهم وإساءة معاملتهم. وزواج الأطفال أخذ في الازدياد.

88 - ومضى قائلاً إن الحكومة وهيئة تحرير الشام والجيش الوطني السوري وقوات سوريا الديمقراطية تواصل تقييد حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي. وفي المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، يظل التعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز، والاختفاء القسري، أمورا منهجية. وترتكب أيضاً جماعات مسلحة غير تابعة للدولة التعذيب، بما في ذلك العنف الجنسي، وسوء المعاملة، مما يؤدي أحياناً إلى وفيات. وفي شمال حلب، كثف أفراد الجيش الوطني السوري من عمليات اعتقال أفراد لهم صلات مزعومة بوحدة حماية الشعب الكردية أو بسلطات الإدارة الذاتية.

89 - وواصل كلامه قائلاً إن الهجوم على سجن الصناعة في الحسكة في 20 كانون الثاني/يناير 2022 كان رسالة تنكيرية صارخة بالتهديد الذي لا يزال يطرحه داعش في المنطقة، حيث أدى إلى مقتل المئات، وسلط الضوء على محنة مئات الفتيان الذين ما زالوا في سني مراهقتهم والذين ظلوا محتجزين في ظروف لا تطاق لما يقرب من أربع سنوات. وفي الوقت نفسه، ما تزال أمهاتهم وأشقائهم الأصغر سناً ضمن 58 000 شخص تقريباً، بمن فيهم 37 000 طفل، محرومين بشكل غير قانوني من حريتهم في مخيمي الهول وروج، حيث يستمر تفاقم الحالة الإنسانية والحالة الأمنية المحفوفتين أصلاً بمخاطر شديدة بسبب جرائم القتل والاشتباكات الطاحنة. والحاجة إلى الإعادة إلى الوطن هي أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. وتنتهي اللجنة على البلدان التي أعادت مواطنيها إلى أوطانهم، ولكن الأمر قد يستغرق عقوداً لو جرى إخلاء المخيمات بالسرعة الراهنة.

90 - وخلص إلى القول إن اللجنة ترحب بالتقرير التاريخي للأمين العام عن المفقودين في الجمهورية العربية السورية (A/76/890) الذي صدر مؤخراً، وبالتوصية الواضحة بإنشاء هيئة دولية لتوضيح مصير المفقودين والمختفين وأماكن وجودهم، ولدعمهم ودعم أسرهم. وينبغي ألا تركز المناقشات بعد الآن على وجود أو عدم وجود حاجة إلى إنشاء آلية من هذا القبيل؛ وقد وُصفت في التقرير بوضوح الثغرات التي تعترى الجهود الراهنة والتي يمكن لآلية جديدة أن تقوم برأبها. واللجنة على استعداد لتوفير الكم الغزير من المعلومات التي ما فتئت تجمعها على مدى 11 عاماً. وعلى الدولة السورية وأطراف النزاع الأخرى

على مدى عقود، يتعين على المجتمع الدولي إنشاء آلية تحقيق دولية لضمان المساءلة.

85 - السيد بينهيرو (رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية): قال إن نسبة غير مسبقة تبلغ 90 في المائة من سكان الجمهورية العربية السورية يعيشون في فقر. وقد أجبرت الظروف المعيشية التي لا تُطاق في مخيمات النزوح الكثيرين من النازحين داخلياً على العودة إلى القرى الواقعة على خط الجبهة في محافظة إدلب، حيث تكثفت مؤخراً الهجمات الجوية والأرضية التي تشنها القوات الموالية للحكومة. ويعتمد ما يقدر بنحو 14,6 مليون سوري على المعونة من أجل البقاء، ولكن الوصول إلى المساعدات الإنسانية يظل، بكل أسف، غير كاف ومسيباً. وفي أيلول/سبتمبر 2022، اعترفت وزارة الصحة السورية بتفشي الكوليرا بشكل خطير في جميع المحافظات الأربع عشرة.

86 - وأضاف قائلاً إن اللجنة وصفت، في أحدث تقرير لها إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/51/45)، تزايد الأعمال العدائية في الجمهورية العربية السورية في خضمّ أزمات إنسانية وصحية واقتصادية. والهجمات التي تشنها القوات الموالية للحكومة في إدلب وغرب حلب تصدّد أرواح المدنيين، وتلحق أضراراً بالبنية التحتية المدنية الرئيسية. وفي شمال حلب وشرقها، قُتل أو جرح ما لا يقل عن 144 مدنياً في الهجمات التي حققت فيها اللجنة حتى آب/أغسطس 2022. وقد أدت الاشتباكات التي اندلعت مؤخراً بين جماعة هيئة تحرير الشام التي صنفتها الأمم المتحدة على أنها جماعة إرهابية وأفراد مما يسمى بالجيش الوطني السوري إلى وقوع مزيد من الإصابات بين المدنيين، وفرار أكثر من 6 000 شخص من عفرين وفقاً للتقارير الواردة. واستمرت عمليات القتل المستهدف في درعا. وفي الشمال الشرقي، تواصلت الاشتباكات بين القوات التركية وقوات سوريا الديمقراطية.

87 - وأردف قائلاً إن البلدان المجاورة التي تستضيف ملايين السوريين تقول إنها ستبدأ في إعادة اللاجئين. وينبغي أن تتم أي عودة للاجئين بشكل طوعي وبأمان وكرامة. وعدد اللاجئين العائدين طوعاً إلى سوريا ضئيل، وهو حوالي 0,5 في المائة، ويفوقه عدد الفارين. ولا تزال مصادرة ممتلكات النازحين داخلياً واللاجئين تحول دون العودة الكريمة في جميع أنحاء البلد. وتعاني النساء، ولا سيما اللاتي اختفى أزواجهن أو اللاتي أزواجهن في عداد المفقودين، من صعوبات إضافية عند محاولتهن تأمين حياة المنازل بسبب المعايير الجنسانية التقليدية، والممارسات التمييزية في الميراث، والافتقار إلى وثائق الأحوال المدنية.

[وصفت] كيف تعرضت للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ... من قبل أفراد يرتدون الزي العسكري التركي ويتحدثون باللغة التركية". وإن وفد بلده يتساءل ما هي يا ترى جنسية أولئك الأفراد.

97 - وواصل كلامه قائلاً إن اللجنة تحاول، في الفقرة 81، إضفاء الشرعية على الاحتلال التركي لأجزاء من الجمهورية العربية السورية بالقول إن تركيا "تتحمل قدر الإمكان... مسؤولية ضمان النظام العام والسلامة العامة". ويود وفد بلده أن يعرف هل بإمكان الرئيس أن يقدم وثيقة واحدة من وثائق الأمم المتحدة تأذن بالتدخل العسكري من جانب تركيا في الجمهورية العربية السورية. ومن غير المقبول إطلاقاً أن يشجع ممثل للأمم المتحدة على انتهاكات لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

98 - وأتبع ذلك بالقول إن اللجنة تتهم، في الفقرة 50، حكومة الجمهورية العربية السورية باستهداف الأطفال، مشيرة إلى أن "القوات الحكومية كانت على علم بأن الطريق يستخدمه الأطفال بشكل منظم". وذلك الاتهام خفيف.

99 - وقال إن وفد بلده يدحض الاتهامات المثارة في الفقرة 15 فيما يتعلق بحالات الاعتقال التعسفي وحالات الاختفاء والمضايقة. وتستمر اللجنة في تكرار نفس الاتهامات، ولكنها لا تثبت أيًا من ادعاءاتها.

100 - وزاد على ذلك أن قال إن اللجنة تشرح، في الفقرة 26، كيف أن سورين يدفعون عشرات آلاف الدولارات لكفالة الإفراج عن أقاربهم، وتذكر، في الفقرة 9، أن حوالي 14,6 مليون سوري بحاجة إلى مساعدة إنسانية. ولذلك، فإن وفد بلده يشعر بالحيرة، فهل السوريون أغنياء أم لا.

101 - وذكر أن الحكومة السورية لا تدخر جهداً لضمان العودة الآمنة والمستدامة والكرامة لجميع اللاجئين. وقد تعمدت اللجنة، في تقريرها، عدم ذكر عدة مؤتمرات عقدتها الحكومة السورية في ذلك الصدد، وتجاهلت تحديات الإرهاب والاحتلال الأجنبي والتدابير القسرية الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى على الشعب السوري، وهي من بين الأسباب الرئيسية لعدم تمكن اللاجئين السوريين من العودة إلى بلدهم.

102 - واسترسل قائلاً إن اللجنة تذكر، في الفقرة 14، أن انعدام الأمن ساد "في جميع المناطق الخاضعة للحكومة"، وأن الحكومة السورية تسيطر على ما نسبته 70 في المائة من الأراضي. ووفد بلده يتساءل ما هي الأماكن التي يعتبرها الرئيس آمنة.

السماح لمراقبين مستقلين، بما في ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بالوصول الفوري إلى جميع أماكن الاحتجاز.

91 - السيد الطرشة (الجمهورية العربية السورية): قال إن مشاركة وفد بلده في الحوار التفاعلي ينبغي ألا تعتبر بأي حال من الأحوال اعترافاً بما يسمى لجنة التحقيق أو استعداداً للتعامل معها. وقد اعتمد القرار الذي أنشئت اللجنة بموجبه بالتصويت ودون موافقة حكومته.

92 - وأضاف قائلاً إن اللجنة تذكر، في بداية أحدث تقرير لها قدمته إلى مجلس حقوق الإنسان، أن معيار الإثبات يعتبر "مستوفى عندما يصبح لدى اللجنة أسباب معقولة للاعتقاد بأن الأحداث المعنية وقعت على نحو ما ورد وصفه"، ويود وفده أن يضع ذلك الادعاء على المحك.

93 - وأردف قائلاً إن اللجنة تذكر، في الفقرة 14 من تقريرها، أن الغارات الجوية المشتبه في أنها إسرائيلية على مطار دمشق أعاققت نقل الإمدادات الإنسانية. ومن المشين والمخزي أن اللجنة "تشتبه" فقط في هوية المجرم حينما يتعلق الأمر بالغارات الجوية الإسرائيلية.

94 - ومضى يقول إن الحكومة السورية اتهمت بارتكاب جرائم حرب في عدة فقرات. وتلك الاتهامات لا أساس لها وعارية من الصحة. ومع ذلك، فإن اللجنة، عند الإشارة إلى داعش في الفقرة 89 من تقريرها، اكتفت بالقول إن الجرائم التي ارتكبتها الجماعة "قد" ترقى إلى جرائم حرب. وقد اتهمت حكومة الجمهورية العربية السورية أيضاً، في الفقرة 16، بالتعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز. غير أنه عند الإشارة، في الفقرة 75، إلى جماعات المعارضة التي تدعمها تركيا، تكفي اللجنة بالقول إنها ربما تكون "قد ارتكبت أعمال تعذيب [و] معاملة قاسية".

95 - وتابع كلامه قائلاً إنه، في الفرع رابعاً - ألف من تقرير اللجنة، المعنون "الهجمات العشوائية والمباشرة التي تشنها القوات الموالية للحكومة ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية"، خصصت ست فقرات للانتهاكات التي ارتكبتها هيئة تحرير الشام و 15 فقرة للانتهاكات التي ارتكبتها حكومة بلده. وأما الذين لديهم مخاوف بشأن أحبائهم الذين اختطفهم هيئة تحرير الشام، وهي جماعة إرهابية، فلا يوجد ما يدعوهم إلى الخوف لأنها أنشأت، وفقاً للفقرة 60، خط اتصال للأسر من أجل الاستفسار عن أقاربها المحتجزين.

96 - وأعقب ذلك بقوله إنه، في حين أن اللجنة متأكدة من أمور كثيرة في تقريرها، ولا سيما المسائل المتصلة بحكومة الجمهورية العربية السورية، فهي تذكر في الفقرة 72 أن "امرأة، وهي محتجزة سابقة،

103 - وأوضح يقول إن الجمهورية العربية السورية ترفض محاولة اللجنة في تقريرها الترويج لجماعات مسلحة معينة، بما في ذلك جماعة يصنفها مجلس الأمن على أنها جماعة إرهابية. ومن دواعي السخيرة أن تضع اللجنة هذه الجماعات على قدم المساواة من حيث الحقوق والالتزامات مع دولة عضو.

107 - السيدة كيم (أستراليا): قالت إن الحوادث التي وقعت في الآونة الأخيرة، ومنها مثلاً قصف سوق مزدحم في الباب في آب/أغسطس 2022 أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 16 مدنياً من بينهم 5 أطفال، أكدت أهمية عمل اللجنة. وإن استمرار أنماط الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والعنف الجنسي والتعذيب في جميع أنحاء سوريا هو أمر مروع. ويجب أن نتوقف على الفور جميع الانتهاكات والتجاوزات الفظيعة لحقوق الإنسان. وبلدها يدين الاستهداف المتعمد المستمر للمدنيين، ولا سيما الهجمات التي يشنها نظام الأسد على المناطق المكتظة بالسكان والبنية التحتية المدنية. ووفد بلدها يرحب بمزيد من التوجيه بشأن الكيفية التي ستعمل بها اللجنة مع الدول الأعضاء والأمم المتحدة على تنفيذ آلياتها المقترحة ذات الولاية الدولية فيما يتعلق بالمفقودين والمختفين. وهي تود أن تعرف ما الذي يمكن القيام به لكفالة المساءلة عن الفظائع التي أبلغ عنها مؤخرًا والتي ارتكبتها الأطراف المتحاربة في الجزء الشمالي - الغربي من البلد.

108 - السيد غونساليس بهماراس (كوبا): قال إن وفد بلده يكرر تأكيد معارضته للمبادرات التي تتخذ، على غرار لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، خدمة لمصالح الهيمنة والمصالح السياسية، ولا تسهم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولا تؤدي إلا إلى المواجهة وعدم الثقة. وتعيد كوبا تأكيد دعمها للتوصل إلى حل سلمي متفاوض عليه للنزاع في سوريا، وتثق ثقة كاملة في قدرة سوريا، وهي حضارة عمرها آلاف السنين، على تحقيق ذلك الهدف. وينبغي للمجتمع الدولي أن يسهم في تحقيق ذلك الهدف في إطار احترام سيادة سوريا وسلامتها الإقليمية، مع مراعاة المصالح والتطلعات الحقيقية لشعبها، والامتناع عن الأعمال التدخلية والمزعزعة للاستقرار، وتعزيز التعاون مع سلطات البلد. ويجب استئصال الانتقائية وازدواجية المعايير والنهج العقابية والتسييس لدى النظر في حقوق الإنسان. وهذه النهج تُستخدم ضد البلدان النامية التي تتعرض بشكل متزايد لتدابير قسرية انفرادية. ومن الصعب التصديق أنه يوجد قلق حقيقي بشأن حالة حقوق الإنسان في سوريا في الوقت الذي تطبق فيه تدابير قسرية انفرادية ضد البلد، مما يؤثر سلباً على نوعية حياة الشعب ورفاهه.

109 - السيد كوزمينكوف (الاتحاد الروسي): قال إن حكومة بلده تتضامن مع حكومة سوريا وشعبها في التصدي لخطر الإرهاب الدولي الذي لا يزالان يواجهانه. وللأسف، فإن الحالة الاجتماعية - الاقتصادية

104 - وخلص إلى القول إن حكومة بلده ستواصل جهودها لمكافحة الإرهاب، واستعادة السلامة والأمن وفقاً للميثاق والقانون الدولي، وتخفيف معاناة الشعب السوري، وتيسير العودة الآمنة والمستدامة لجميع النازحين داخلياً.

105 - السيدة فرويدنريش (فرنسا): قالت إنه ينبغي للنظام السوري أن يفرج على الفور عن جميع المحتجزين بصورة تعسفية، وأن يوضح مصير المفقودين. وستواصل فرنسا مكافحة إفلات مرتكبي الجرائم في سوريا من العقاب من خلال التعاون الكامل مع الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011. وتجديد الآلية الإنسانية العابرة للحدود لمدة ستة أشهر في ظل وجود نقطة عبور واحدة فقط ليس من شأنه تلبية احتياجات السكان. وهذه الآلية، وهي آلية ذات أهمية حيوية لملايين الأشخاص، ينبغي أن تُجدد في كانون الثاني/يناير 2023 لمدة 12 شهراً على الأقل. وينبغي للنظام وحلفائه الروس التوقف عن أخذ العملية السياسية رهينة. ومن دون حل سياسي موثوق وشامل وفقاً لقرار مجلس الأمن 2254 (2015)، لن يكون من الممكن تحقيق سلام مستدام في سوريا ولا العودة الآمنة والكرامة والطوعية والمستدامة للاجئين والنازحين إلى البلد. وتساءلت هل تمكنت اللجنة من جمع معلومات موحدة عن العنف الذي تعرض له اللاجئون الذين اختاروا العودة إلى سوريا.

106 - السيد إردمان (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفد بلده يرحب بتقرير الأمين العام عن المفقودين في الجمهورية العربية السورية والنداءات الواردة فيه لتعزيز التدابير القائمة وإنشاء آلية دولية جديدة تركز على توضيح مصير الأشخاص المفقودين وتقديم الدعم الكافي لأسرهم. وتتطلب معالجة تلك الفاجعة نهجاً متماسكاً وشمولياً يتخطى الجهود المبذولة راهناً. والولايات المتحدة تدين بشدة الانتهاكات والتجاوزات التي يتعرض لها المحتجزون في مرافق نظام الأسد، بما في ذلك التعذيب والعنف الجنساني والاختفاء القسري. ويجب على النظام تقديم معلومات عن مصير المفقودين والمختفين وأماكن وجودهم،

112 - السيدة أوهري (ليختنشتاين): قالت إنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ قراراً بتوسيع نطاق المساعدة الإنسانية عبر الحدود بحلول نهاية العام. ويدين بلدها بشدة الهجمات المنفذة ضد المدنيين والبنى التحتية المدنية من قبل السلطات السورية ومن قبل روسيا، التي استخدمت فيها أساليب الحرب غير المشروعة في انتهاك للقانون الدولي الإنساني، كما فعلت في عدوانها على أوكرانيا. ولا تزال ليختنشتاين تشعر بالقلق إزاء استخدام العنف الجنسي والجسدي سلاحاً من أسلحة الحرب، وهي ترحب بالاستراتيجية الجنسانية الجديدة للآلية الدولية المحايدة المستقلة، التي تسهم في فهم أنماط الاضطهاد، وتعزز المساءلة عن الجرائم المرتكبة في سوريا من قبل جميع الأطراف. ووفد بلدها يود أن يسمع المزيد عن تعاون اللجنة مع آليات الأمم المتحدة الأخرى في ذلك الصدد.

113 - السيد بيترز (هولندا): قال إن وفد بلده يرحب بتقرير الأمين العام عن المفقودين في الجمهورية العربية السورية، ويؤيد التوصية بإنشاء كيان دولي جديد مخصص لهم. وقد أدانت هولندا دائماً انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، واتخذت خطوات لمحاسبة مرتكبيها من خلال الدعم المستمر لكيانات الأمم المتحدة من قبيل الآلية الدولية المحايدة المستقلة، ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، ومن خلال قيامها، مع كندا، بتحميل سوريا المسؤولية عن انتهاك اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ووفقاً لسياسة الاتحاد الأوروبي بشأن سوريا، فلن يكون تطبيع ولا رفع للجزاءات أو إعادة إعمار إلّا بعد السير بثبات في عملية انتقال سياسي على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن 2254 (2015).

114 - السيدة أوبرمان (لكسمبرغ): قالت إنه ينبغي إحالة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي ظل القيود المفروضة على حرية التعبير للمنظمات العاملة في مجال العنف الجنساني والمدافعين عن حقوق المرأة في سوريا، فإن وفد بلدها يرحب بالتوصيات المتعلقة بالتدابير الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في ذلك البلد، ويعبر عن اهتمامه بمعرفة الكيفية التي ستتخذ بها الاستراتيجية الجنسانية الجديدة للآلية الدولية المحايدة المستقلة. ووفد بلدها يؤيد تأييداً تاماً التوصية بإنشاء آلية مستقلة معنية بمصير الأشخاص المفقودين ويتساءل ما الخطوات التي ينبغي أن تتخذها الدول الأعضاء والأمم المتحدة على حد سواء لتيسير إنشائها.

في ذلك البلد آخذة في التفاقم بسبب الجزاءات الانفرادية غير القانونية التي تفرضها البلدان الغربية على الشعب السوري. ويعيش السكان في شمال البلد تحت تهديد تصعيد عسكري آخر. وتحتل القوات المسلحة للولايات المتحدة الأمريكية مناطق كبيرة من البلد. وتقوم واشنطن، بشكل صارخ، بنهب الموارد الطبيعية والزراعية التي هي ملك للشعب السوري. ويجب على واشنطن أن تعوض الحكومة السورية بصورة كاملة عن الأضرار المقدرة ببلابين الدولارات الناجمة عن أنشطتها غير القانونية، وأن تسحب، على الفور، قواتها من البلد. وينبغي للجنة أن تعالج تلك المسألة إذا ما أُريد لها أن تسمى لجنة مستقلة. وإن محاولات الولايات المتحدة الرامية إلى تقويض السلامة الإقليمية لسوريا هي محاولات ضارة بنفس القدر.

110 - السيدة أوتشوا إسبيناليس (نيكاراغوا): قالت إن من المؤسف أن تستخدم دول أعضاء معينة اللجنة أداة سياسية لتعيين مقررين للبلدان النامية بهدف تحقيق مآربها الأنانية الذاتية وممارسة الضغط السياسي بما يتعارض مع مبادئ العالمية والموضوعية. ويعيد وفد بلدها تأكيد رفضه للتقارير التي تستند إلى الانتقائية والتسييس، وتفتقر إلى الموضوعية، ولا تحظى بموافقة البلدان المعنية. ويجب أن تنقيد اللجنة وآلياتها بمبادئ العالمية والحياد والانتقائية والحوار الصادق والتعاون. وترفض نيكاراغوا رفضاً قاطعاً استخدام جدول أعمال حقوق الإنسان ذريعةً للتدخل في الشؤون الداخلية لدول مستقلة ذات سيادة. ويهدف هذا النهج الانتهازي وغير المشروع إلى تشويه صورة دول ذات سيادة وتبديل مبادئ القانون الدولي وتعددية الأطراف المقبولة عالمياً.

111 - السيد بوفيدا بريتيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن بلده يرفض مبدأ الانتقائية والتسييس عند النظر في قضايا حقوق الإنسان ووضع أي صكوك أو آليات أو تقارير أو قرارات خاصة ببلد بعينه دون موافقة البلد المعني. والولايات الخاصة ببلدان محددة تؤدي إلى المواجهة، ولا تسهم في الحوار البناء. وينبغي للدول الأعضاء أن تستفيد من التقدم المحرز منذ إنشاء مجلس حقوق الإنسان، الذي تتسبب هذه الآليات في تقويض مصداقيته. ولا بد من تناول مسائل حقوق الإنسان في إطار الاستعراض الدوري الشامل، ومن جانب هيئات المعاهدات من خلال الحوار مع البلدان المعنية. فاعتماد تقارير وآليات وقرارات ذات دوافع سياسية هو انتهاك لمبادئ الحياد والموضوعية والشفافية والانتقائية وعدم التسييس وعدم المواجهة المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

سراح المعتقلين اعتقالاتاً تعسفية. وقد أظهر النظام مراراً وتكراراً أنه سيحاول تصوير نفسه في صورة إيجابية في الوقت الذي يواصل فيه ارتكاب انتهاكات دون رادع. وشكّل عفو رئاسي مزعوم، صدر في أيار/مايو 2022، كما كان متوقعا، بداية خاطئة، مما يؤكد نوايا النظام المخادعة. وتساءلت عما يمكن عمله أكثر لدعم أسر من يبحثون عن أحبائهم المفقودين.

119 - السيدة مكولي (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفتها مراقباً): قالت إن اللجنة وثقت حالات متعددة لنزحيين سوريين اعتقلتهم واحتجزتهم قوات النظام بعد عودتهم إلى ديارهم. وتساءلت عن الكيفية التي يمكن بها مساءلة النظام وكفالة سلامة الراغبين في العودة. وبالنظر إلى حالات نقشي الكوليرا والنقص الحاد في المياه في جميع أنحاء سوريا، فإن الاتحاد الأوروبي يود أن يعرف ما هي التدابير التي يمكن اتخاذها لمنع المزيد من التدهور في حالة حقوق الإنسان الواجبة للشعب السوري، بما في ذلك حقه في الصحة. ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة استمرار انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في سوريا، ويساوره القلق إزاء ما يرد من تقارير عن الهندسة الاجتماعية والديموغرافية في جميع مناطق البلد. ويجب وضع حد للإفلات من العقاب المتفشي على نطاق واسع في سوريا، كما يجب محاسبة جميع الأطراف المسؤولة عن خروقات القانون الدولي، التي قد يشكّل بعضها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وينبغي للحالة في سوريا أن تُحال إلى المحكمة الجنائية الدولية.

120 - السيد توزيك (بيلاروس): قال إن اللجنة قائمة منذ أكثر من 10 سنوات ولكنها لم تتوصل بعد إلى أي نتائج مهمة. ونظراً للمشاكل المالية الخطيرة وأزمة السيولة في منظومة الأمم المتحدة، فإن إنفاق ملايين الدولارات على الإبقاء على هذه الآليات ينبغي أن يخضع لتمحيص جاد. ويلاحظ وفد بلده أن اللجنة بدأت تعترف بأوجه القصور الكائنة فيها، ويرحب بالتوصية التي وردت في آخر تقرير لها إلى مجلس حقوق الإنسان، بإجراء تقييمات مستقلة لأثر الجزاءات، ابتغاء تخفيف العواقب غير المقصودة على الحياة اليومية للسكان المدنيين. وتلك التوصية ترسل إشارة مهمة إلى مجموعة معينة من البلدان، لا شك في أن اللجنة تعرفها، ولكنها، ولسبب ما، لا تحددها. وينبغي أن يكون الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان هو الآلية الحكومية الدولية الرئيسية المتاحة من أجل النظر في قضايا حقوق الإنسان في جميع البلدان دون استثناء.

115 - السيدة فاغنر (سويسرا): قالت إنه ينبغي لجميع أطراف النزاع في سوريا أن تحترم القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وبلدها يعمل مع الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة المعنية، ولا سيما منظمات المجتمع المدني السورية، على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن المفقودين في الجمهورية العربية السورية، ويؤيد توصية اللجنة بإنشاء آلية إنسانية تركز على الضحايا للعثور على المفقودين وتحديد هوياتهم. وتساءلت عن الكيفية التي تعتم بها اللجنة العمل مع مثل هذه الآلية.

116 - السيد كيم نام هيوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفد بلده لا يزال يعارض بشدة الولايات والتقارير المسييسة والانتقائية الخاصة ببلدان محددة. وهذه الآليات، بدلا من أن تسهم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بصورة حقيقية، فإنها لا تسبب سوى انعدام الثقة والمواجهة من خلال الضغوط والتدخلات السياسية، وهي تهدف إلى الإطاحة بدول ذات سيادة بذريعة حقوق الإنسان. وتؤيد حكومة بلده الجهود التي تبذلها حكومة الجمهورية العربية السورية لمكافحة الاحتلال والتدخل الأجنبي، وللدفاع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية، ولتحسين حقوق الإنسان الواجبة لشعبها. والحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية الناجمة عن التدابير القسرية الانفرادية غير القانونية المستمرة التي تفرضها الولايات المتحدة والبلدان الغربية هي مسألة تثير قلقاً بالغاً. والجزاءات الاقتصادية والحصار هي انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشعب السوري، ويجب إنهاؤها على الفور. وينبغي أن تعالج المسألة السورية بطريقة سلمية، من خلال وسائل سياسية، ومن دون أي تدخل أجنبي، وذلك وفقاً لمطالب الشعب السوري ومصالحه.

117 - السيد زاهنيسن (ألمانيا): قال إن وفد بلده لا يزال يشعر بالقلق إزاء الانتهاكات الجسيمة المستمرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في جميع أنحاء سوريا، وبلده يدعو إلى المساءلة والسلام والعدالة لصالح السوريين. وتؤيد ألمانيا النتائج التي خلص إليها الأمين العام في تقريره عن المفقودين في الجمهورية العربية السورية، وتعمل عن كثب مع الشركاء الدوليين بشأن سبل إنشاء الآلية الموصى بها في التقرير. ويود وفد بلده أن يعرف الكيفية التي يمكن بها كفالة أن يشترك جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في إنشاء هذه الآلية.

118 - السيدة بيرري (المملكة المتحدة): قالت إن عشرات الآلاف من السوريين اختفوا قسراً أو احتجزوا خلال النزاع، وإن آلاف الأسر تنتظر أنباء عن أحبائهم. ويجب على النظام السوري تقديم إجابات وإطلاق

استهداف المدنيين وارتكاب انتهاكات جسيمة. وفيما يتعلق بالأشخاص المفقودين، فإن التركيز ينبغي أن يكون على الجانب الإنساني للمسألة، وينبغي العمل على تحديد أماكن وجود المفقودين. ووفد بلدها لن يعطي قيمة للاتهامات الواهمة للممثل السوري بالرد عليها.

124 - السيدة ميكائيل (إريتريا): قالت إن وفد بلدها يعارض جميع القرارات الخاصة ببلدان محددة، وهي قرارات سياسية بطبيعتها، ولا تهدف إلى التصدي، بشكل حقيقي، للتحديات المتعلقة بحقوق الإنسان؛ بل إنها تهدف إلى تحقيق هدف سياسي باستعداد البلدان وتشويه سمعتها، ولهذا فهي لا تحقق الأثر المرجو بالنسبة لحماية حقوق الإنسان. وإن النهج المتمثل في ممارسة الإشهار والفضح بحق البلدان، وهي في العادة بلدان نامية، بشأن انتهاكات مزعومة، وفي الوقت نفسه، عدم الاعتراف بالانتهاكات المرتكبة في البلدان التي تتبع هذا النهج هو مظهر شديد من مظاهر الانتقائية. ويجب الحفاظ على مبادئ العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية، كما يجب القضاء على ازدواجية المعايير والتسييس، عند النظر في قضايا حقوق الإنسان. ويأمل وفدها في أن يتم تناول حالة حقوق الإنسان في سوريا بروح من الحوار والتعاون البناءين.

125 - السيد فيكتوريا (المراقب عن نظام مالطة ذي السيادة المستقلة): قال إن نظام مالطة ذا السيادة المستقلة يقدم معونة طبية في سوريا منذ بداية الحرب. وتقوم منظمة "مالتيز إنترناشيونال" بتشغيل ودعم خمسة مستشفيات وثمانية مراكز للرعاية الصحية الأولية في منطقتي حلب وإدلب. وقد أنشئ أكثر من 300 مركز مياه، وتلقى 130 000 نازح داخليا لوازم النظافة الصحية ومواد الوقاية من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ويخلق وجود اللاجئين السوريين في البلدان المجاورة ضغطا على الأوضاع الوطنية الهشة أصلا، ولا سيما في لبنان، الذي ما برح سكانه يعانون بشدة من أزمات مالية واجتماعية واقتصادية وصحية. وما زال لبنان يتحمل عبئا غير متناسب، حيث يستضيف 1,5 مليون لاجئ سوري وفلسطيني. ونظرا للأزمة الاقتصادية وانعدام الأمن الغذائي وجائحة كوفيد-19، فإنه ينبغي للدول الأعضاء إزالة جميع العقبات التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية.

126 - السيد مجلي (مفوض لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية): قال إن اللجنة ترحب بقيام ممثل الجمهورية العربية السورية بدراسة دقيقة لتقريرها، وإنه سيكون من دواعي سرورها مناقشة المسائل المثارة. واللجنة لا تتلقى في الغالب ردودا مفصلة على تقاريرها، وهي تود أن يستمر هذا الحوار.

121 - السيدة شو دايجو (الصين): قالت إنه بعد أكثر من عقد من النزاع، لا يزال الشعب السوري يعاني من الفقر، الذي تتحمل الولايات المتحدة وبلدان أخرى مسؤولية حتمية عنه. وقد أظهرت الأزمة السورية أن التدخل الخارجي والضغط والجزاءات أمور لن تساعد على تسوية المشاكل. ويجب احترام سيادة البلد وسلامته الإقليمية. ويجب وقف الجزاءات الانفرادية والنهب غير القانوني للموارد. وتؤيد الصين حلا سياسيا يقوده الشعب السوري ويملك زمامه، ويتيح له اتخاذ قراراته الخاصة بشأن مستقبل بلده دون تدخل خارجي. واللجنة، التي أنشئت دون موافقة البلد المعني، تتفق الكثير من الوقت والموارد على النزاع السوري، ولكنها لا تقوم بدور إيجابي. ويجب على المجتمع الدولي أن يعترف بالسبب الجذري للأزمة، وأن يحث الولايات المتحدة والبلدان الأخرى على وقف القيام بعمليات عسكرية في سوريا ووقف فرض الجزاءات الانفرادية وسرقة النفط والغذاء من البلد، وعلى إعادة حقوق الإنسان والثروة والحرية والكرامة للشعب السوري.

122 - السيدة عرب بفراني (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن من المؤسف أن تتعرض مسألة حقوق الإنسان في سوريا مرة أخرى لإساءة الاستخدام والاستغلال في اللجنة. وفي حين أن من الصعب التحديد الدقيق للآثار الاقتصادية الناجمة عن التدابير القسرية الانفرادية اللاإنسانية على الأوضاع الاقتصادية والإنسانية المتدهورة في البلد، فإن العدوان المستمر للنظام الإسرائيلي على سوريا هو انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني وجريمة حرب. ويجب تيسير العودة الآمنة والكرامة والطوعية للاجئين والنازحين داخليا إلى ديارهم الأصلية في سوريا. ويجب احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، ومن بينها سوريا، احتراما كاملا. وتؤيد إيران التعاون الكامل من جانب الحكومة السورية مع الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية ذات الصلة المشاركة في إيصال المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين.

123 - السيدة أوزغور (تركيا): قالت إنه لا يمكن بناء سوريا مستقرة وسلمية ومزدهرة على أساس التطلعات المشروعة للشعب السوري إلا من خلال عملية سياسية تتماشى مع قرار مجلس الأمن 2254 (2015). وإن السلامة الإقليمية لسوريا معرضة للخطر أكثر من أي وقت مضى بسبب المخطط الانفصالي للمنظمة الإرهابية، التي تضم ما يسمى بقوات سوريا الديمقراطية وحزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب، والجرائم التي ترتكبها. وعدم تحميل تلك المنظمة الإرهابية المسؤولية عن هجماتها على المدنيين في الأراضي الخاضعة لسيطرة المعارضة لن يؤدي إلا إلى تشجيعها على مواصلة

131 - وأشار إلى أن السجناء والمحتجزين، الذين يبلغ عددهم عشرات الآلاف، يعيشون في ظروف مزرية رهن الاحتجاز من قبل الدولة وغيرها من الجهات الفاعلة. وأثار تفشي الكوليرا بالنسبة لهم مشكلة جدا. وقد قدمت اللجنة توصيات بشأن عمليات الإفراج عن النساء والأطفال، واقرحت البدء بكبار السن والمرضى. وقد حثت أكثر من 50 دولة عضوا على إعادة مواطنيها إلى أوطانهم لإبعادهم عن الحالة المروعة في مخيم الهول.

132 - وفيما يتعلق بالمساءلة، قال إن اللجنة تعاملت مع 60 تحقيقا خارج الجمهورية العربية السورية، وقدمت مساعدة لما لا يقل عن 300 تحقيق وطني آخر.

133 - وأعقب ذلك بقوله إن المسألة الرئيسية التي تواجهها اللجنة هي مسألة المفقودين والمختفين في الجمهورية العربية السورية. وقد دعا الأمين العام، في تقريره عن تلك المسألة، إلى إنشاء آلية دولية تستكمل العمل الذي تقوم به جهات أخرى، من قبيل اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الدولية لشؤون المفقودين ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية والآلية الدولية المحايدة المستقلة، وإلى أن تُعزَّز المعلومات من خلال تجميعها معا، والسعي إلى الحصول على معلومات جديدة. وعلى الجمعية العامة أن تدفع بهذه التوصيات قُدما، وأن تتخذ قرارا ينشئ آلية لمتابعة مسألة المفقودين والمختفين.

134 - وختم كلامه قائلا إن أسر المفقودين والمختفين تدفع باتجاه اتباع مسار إنساني. ويجب أن يكون التركيز على مساعدة الأسر في العثور على أحبائهم المفقودين داخل البلد. ويمكن للدولة أن تؤدي دورا كبيرا في ذلك الصدد، وستكون الآلية بمثابة مورد للدولة من أجل معالجة تلك المشكلة. وفي حال أنشئت الآلية قريبا، فإنها ستكون عوناً للدولة وللشعب السوري على حد سواء.

135 - السيد الطرشة (الجمهورية العربية السورية): قال إنه، نظرا لمحاولة المفوض أن يقول ما لم يقله، فإنه يود أن يعيد التأكيد على أن وفده لا يتعامل مع اللجنة.

رُفعت الجلسة الساعة 17:45.

127 - وأضاف قائلا إنه، في حين يمكن إجراء مناقشات بشأن الطابع المسيس للجان التحقيق والولايات الخاصة ببلدان محددة، فإن التركيز ينبغي أن يكون على الحالة في الجمهورية العربية السورية، وما الذي يمكن عمله لمساعدة الشعب السوري. وقد تسبب النزاع بشكل مباشر في مقتل ما لا يقل عن 350 000 شخص، كما يمكن أن يكون قد تسبب في فقدان أو اختفاء أكثر من 100 000 شخص، وفي انعدام الأمن الغذائي لما عدده 12 مليون شخص، وأدى إلى تدمير جزء كبير من البلد. وقد أبلغ عن تفشي الكوليرا في الجمهورية العربية السورية والبلدان المجاورة. وتؤيد اللجنة الدعوات إلى وقف لإطلاق النار.

128 - وأردف قائلا إن اللجنة سعت إلى النظر في سلوك جميع أطراف النزاع منذ إنشاء ولايتها، وهي تشعر بالقلق من أن أيديها جميعا ملطخة بالدماء. وقد دعت اللجنة، في تقريرها المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة والأربعين (A/HRC/49/77)، جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ومن خلال رصد الحالة سنة بعد سنة، لم تشهد اللجنة أي تحسن في سلوك الدولة نفسها. ويشهد كل عام حالات انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ترتكبها أيضا الأطراف الأخرى.

129 - ومضى يقول إن النزاع أسفر عن نزوح ما لا يقل عن 13 مليون شخص، منهم ما يزيد على 6 ملايين لاجئ خارج سوريا، وما يزيد على 6 ملايين شخص نازح داخليا. وفي مسح تلو آخر، يجيب من هم خارج البلد بـ "نعم" عندما يُسألون هل يرغبون في العودة إلى الجمهورية العربية السورية أم لا. بيد أنهم عندما يُسألون هل يرغبون في العودة على الفور، يقولون عادة "لا"، لأن ذلك مخوف بالمخاطر، وهم يخشون التعرض للاعتقال أو التعذيب أو الاختفاء أو التجنيد القسري عند عودتهم.

130 - وواصل كلامه قائلا إن بعض الأشخاص النازحين داخليا يُقاسون لأنهم لا يملكون وثائق الأحوال المدنية اللازمة لكي يعيشوا حياة عادية، ويحصلوا على الاستحقاقات التي تقدمها الدولة أو المساعدة الإنسانية الدولية. ومن دون وثائق مثل بطاقات الهوية وعقود الزواج وشهادات الوفاة، يعاني الأفراد من مشاكل كبيرة في الحصول على المعونة والمعاشات التقاعدية والممتلكات. والأطفال الذين ليس لديهم وثائق هوية يكونون أفرادا عديمي الجنسية. وقد قدمت اللجنة توصيات بشأن الخطوات اللازمة للمضي قدما، التي ينبغي للدول الأعضاء أن تنتظر فيها.